"الأحمد" و"نيكي" والهدف المشترك!

كتب حسن عصفور/ بعد يوم واحد من عودة وفد فتح (م 7)، من القاهرة ولقاءاته مع جهاز المخابرات العامة المصرية في سياق بحث الشقيقة الكبرى عن سبل لإزالة "مطبات صناعية" تم غرزها أمام إنهاء الانقسام وترتيب البيت الفلسطيني، خرج عزام الأحمد رئيس وفد الحركة وفي تلفزيون سلطة رام الله "الرسمي" يوم 27 نوفمبر 2018، ليعلن أن قيادة "التحالف العباسي"، بدأت البحث في السبل الكفيلة بـ"تقويض حكم حماس" في قطاع غزة، مع شرط "رأفة إنسانية" الا يتضرر الأهل هناك.

وسنتجاهل كل ما في المقابلة "العجيبة"، من نفي لعقوبات ممتدة منذ عام ونصف، ولا زال يراها "اجراءات" وليته يعرف الفرق بينهما، ولن نقف كثيرا عند الحرص "الكبير" الذي نطقه حول المصالحة، وأن إسرائيل تريد استمرار الانقسام، وعلها العبارة الوحيدة التي يتفق بها مع الشعب، لكنه لم يسأل من الذي كان "شريكا" به منذ اليوم الأول.

وسنغفل عما أشار له، بأن حكومة نتنياهو هددتهم بعد الاحتجاج على ادخال "الأموال القطرية"، وهذه جملة قد تكون محاولة يائسة لـ "تبييض" صفحة المنسق الأمني العام، فسلطات الكيان لو هددت تعرف كيف تفعل ولا تنتظر من يعلن عنها، فلها كل وسائل التعبير الكلامية والعملية، رغم انه لم ينشر أي تصريح رسمي من أي من ناطقي فتح وسلطة المقاطعة رفضا واستنكارا للمال القطري، بعد مراجعة وسائل اعلامهم الرسمية،

ولكن، ما يلفت الانتباه حقا، كيف يمكن ان يخرج من يحمل حقيبة ملف المصالحة في "تحالف عباس السياسي" على تلفزيون رسمي، ويعلن أنهم بدأوا في الاعداد لتقويض "حكم حماس" في قطاع غزة، في توقيت ملفت جدا مع الجهد الأمريكي -الإسرائيلي المعلن والمنشور داخل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وبذات هدف "تحالف عباس السياسي" الرامي لإسقاط حكم حماس.

ولنقل أن" الأحمد" لا يقرأ تصريحات أمريكية ولا يلتفت للأحاديث العبرية، وليس متابعا لتحركات مندوبة واشنطن نيكي هايلي، الرامية لتقديم مشروع قرار اسقاط حكم حماس، ألم يقرأ بيانات صائب عريقات أمين سر تنفيذية مجلس

المقاطعة وزميل الأحمد في المركزية، هل يعقل أن عزام لم يسمع عن مذكرة بعثة فلسطين في الأمم المتحدة الرافضة للمشروع الأمريكي، حتى خارجية المالكي قررت هي كذلك رفضا لذاك الموقف.

ولأن الأحمد، هو من يعبر عن رأي رئيس المقاطعة، وصاحب "القول الفصل" في محاصرة القطاع، يكون تصريحه هو الحقيقة التي يتمناها التحالف العباسي، ويكشف عن "هرمونية خاصة" بينهم مع النشاط الأمريكي العلني ضد قطاع غزة، ومعها حكومة تل ابيب، حتى لو علمنا أن تل ابيب وواشنطن ليس لهما مصلحة فعلية بإسقاط حكم حماس.

أن يخرج الأحمد ويعلن ذات الهدف المشترك توقيتا مع الحراك الأمريكي – الإسرائيلي، فهو كلام يفتقد كل أشكال "الفطنة السياسية"، ولا نود ان نقول غير ذلك من وصف هو الأحق به.

ربما غالبية أهل قطاع غزة يريدون الخلاص من "حكم حماس" وانقلابها فعلا، ويبحثون كل سبل ممكنة لقبر الانقسام بصفته نكبة جديدة، لكنهم حتما يبحثون ذات الخلاص من مسببي تلك النكبة وليس طرفا منها، ولولا حماية سلطات الاحتلال للحكم العباسي لما استمر كثيرا وفقا لتصريحات جهاز الأمن الإسرائيلي، لم يجرؤ الأحمد أو غيره بالرد عليه، لأنها الحقيقة أيضا.

تصريحات الأحمد، أكدت المؤكد أن المصالحة ليست جزءا من مشروعهم، وكل كلام غير ذلك كذب نقي جدا، وحماس هي الأكثر فرحا بتلك الأقوال، وستبدأ حفلة رقص على جثة المصالحة، لترسم ملامح الجديد السياسي.

لو أريد جبر الضرر، لقام عباس فورا بإقالة الأحمد من ملف المصالحة، وأعلن بان أقواله غير ذي صلة، وأنه متواصل مع الشقيقة مصر في جهودها العملية لإنهاء الانقسام، غير ذلك "باي باي" المشروع الوطني.

ومبروك بيبي وهيلي، ولا عزاء للأغبياء وغير الوطنيين!

ملاحظة: اليوم قبل الغد يجب على بعض فصائل منظمة التحرير تحديد موقفها من تصريحات الأحمد، المتوافقة مع الدور الأمريكي، والصمت ليس جريمة فقط بل خيانة للمشروع الوطني.

تنويه خاص: مع تطور حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل، أليس الأجدر بالجامعة العربية أن تعيد تفعيل دورها في هذه الحركة الهامة جدا سياسيا واقتصاديا.. المقاطعة ليس طلبا خاصا بممثل فلسطين كي لا تتهربون من المسؤولية!

"الفرح الغزي" وهزيمة يونيو 67

كتب حسن عصفور/ ربما هي المواجهة العسكرية الأقصر، بين دولة الكيان الإسرائيلي وقطاع غزة، رغم أن المؤشرات كانت تقودها نحو توسيع مداها الى أن تترك "اثرا معلوما"، لكن "حسابات غير عسكرية" أدت الى وقفها، أظهرت وكأن حكومة نتنياهو أصابها "عطب مفاجئ" نتيجة للرد العسكري الغزي.

مواجهة عسكرية قصيرة، حساباتها لن تكون كأي من المواجهات السابقة، بما فيها حرب 2014، أبرز ما انتجت "شكليا" هزة مفاجئة أدت الى استقالة وزير الجيش الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، كانت الحدث الإعلامي الأهم، وذهبت لخلق مشهد جديد عنوانه "مناورات نتنياهو" المعتادة للبقاء في السلطة، مع كل ما يحيط به من شبهات فساد، لم تسقطه، وبروز مفاجئ لمشهد ابتزازي من قبل الحزب الأكثر تطرفا وكراهية للفلسطينيين، برئاسة بينيت الذي يعتقد انها فرصته ليصبح "رقما سياسيا" من خلال وزارة الجيش.

المشهد الإسرائيلي بعد المواجهة الغزية، فتح الباب لحركة حماس وبعض فصائل القطاع، لتنطلق في "رحلة فرح" و"نصر مبين"، وكأنها حقا قد أحدثت ذلك، أفعال لفرض "النصر الكلامي"، بأي سبيل ممكن، وكان لها ان تتعامل مع نتائج الغزوة بطريقة أكثر واقعية تمنح الفلسطيني بعضا من شرف المواجهة، دون أن تغرق في "وهم انتصار"، وصلت أن تخرج بعض المسيرات لتوزيع الحلوى، وتصريحات لقيادات فصائلية تطلق العنان الى لغة التهديد والوعيد، وان القادم سيكون أكثر وأشمل وأعنف.

في الكيان، الخلاف لم يكن بين منتصر ومهزوم، بل بين متطرف وأكثر تطرفا، بين وقف العدوان لحسابات "سياسية" خالصة، وبين استمرار العدوانية بشكل أكثر شمولا وتدميرا، حسابات "عقلانية" لنتنياهو ضمن وضع إقليمي معقد،

وحسابات ضيقة الأفق لمتطرف فقد كل قدرة على مسار الأحداث الأمنية، فلجأ الى التعبير "الهوليودي" للتعبير عن موقفه، عله يسترق بعضا من ناخبي الحقد على الفلسطيني.

في قطاع غزة، انطلقت "مسيرات النصر" رغم أنها قدمت 14 شهيدا فيما لم يقتل أي إسرائيلي، وفقط لأن الفصائل تمكنت من الرد العسكري بشكل أفضل من مواجهات سابقة، مسيرات تم تحريكها من قيادة حماس، لفرض معادلة جديدة بغطاء "المواجهة والمقاومة"، معادلة "التهدئة مقابل المال"، نحو تعزيز سلطتها الواقعية، ولقطع الطريق على أي من رافضي سلوكها السياسي - الأمني ضد أي معارض كان أو محتمل.

كان الأكثر احتراما للذات الفلسطينية، ولدماء شهداء الغزوة العدوانية الأخيرة، أن يتم التعبير الإيجابي عن قدرة الرد المناسب، دون تلك المبالغة المستفزة جدا، وكأن المفروض أن تقوم دولة الكيان بتدمير كل ما يمكنها تدميره، او تترك مئات من الشهداء خلفها، كي نقف ونفكر فيما سيكون.

المفارقة السياسية الأبرز في الجانب الغزي، انه لم يتم دعوة أي إطار سياسي لبحث الحدث، نتائجا ومستقبلا لما سيكون، تجاهلت قيادة حماس الدعوة للقاء سياسي وطني، تحضيرا للقادم، واستبدلته بـ "مسيرات نصر مفترض"، هروبا من الفرض المطلوب، بل لم نقرأ تصريحا يمكن ان يشير الى أنها بدأت في التحضير المستقبلي، والنظر في كيفية تعزيز "الشراكة الميدانية" التي كرستها المواجهة، لتصبح نموذجا في العلاقات الوطنية -الوطنية.

حماس خلال المواجهة تحدثت بلغة "الكل الوطني"، ومع أول حديث عن التهدئة ووقف إطلاق النار والتفاوض عادت للتحدث عن "الذات الحزبية"، تناست ما كان "شراكة بالدم" لتبحث عن تفرد في القرار السياسي، وتفتح بابها لكل مسعى يؤكد سلطتها فوق قطاع غزة.

كان الأكثر تقديرا للوطنية الفلسطينية ولشهداء الغزوة، أن تسارع حماس الى دعوة طارئة لبحث ما سيكون الموقف سياسيا وإجرائيا في "اليوم التالي" لوقف الغزوة وحصارها، وآلية تنفيذ معادلة "التهدئة مقابل المال"، وهل هناك من سبل

لكسر جمود آليات تنفيذ "التصالح"، ومراجعة شاملة لمسيرات العودة وكسر الحصار، بما يحمي عمقها الشعبي دون ان تصبح مناسبة لتعداد أرقام الشهداء.

مرحلة ما بعد "الغزوة الغزية" تتطلب قراءة سياسية أكثر عمقا ودقة من البحث عن "نصر" او مكتسبات ستنتهي بأسرع من طريفة تفكير مروجيها، فما سيكون لن تقف نتائجه عن حدود قطاع غزة، بل ستمتد الى عمق المشروع الوطني.

ما حدث من "بهجرة احتفالية" في قطاع غزة تعيد الى الذاكرة مشاهد ما بعد هزيمة يونيو 1967، عندما تناست بعض الحركة القومية واليسارية عمق الحدث، وتذكرت أن العدوان لم يحقق أهدافه في إسقاط النظام التحرري في مصر وسوريا؟!

ملاحظة: نشرت وكالة سلطة رام الله "وفا" نفيا لعضو مركزية فتح (م 7) عباس زكي، بأنه لم يدل بتصريح حول قوائم الإرهاب الأمريكية.. وهل ادانه ادراج من قاد وفد حماس للتفاوض على قائمة كتلك عيب.. فعلا أنتم عنوان للعيب!

تنويه خاص: وسائل اعلام الكيان تحدثت عن خسائر بـ120 مليون شيكل جراء المواجهة الأخيرة.. طيب كم هي الخسائر في القطاع وفقا لحسابات "النصر المبين"!

"بطولة غزة" وصرخة ملادينوف!

كتب حسن عصفور/ لا تكف القوى السياسية كافة، ومعها كتاب واعلاميين في بلادنا وحولها التغزل غير التقليدي كلما أقدمت دولة الكيان على المساس عسكريا بقطاع غزة والتصدي لها، وكما يحدث ايضا خلال مسيرات العودة الإسبوعية، رغم انها خسرت كثيرا من رونقها لأنها فقدت جزءا هاما من هدفها الحقيقي، خاصة بعد أن ربط البعض ايقاعها بالدور القطري المشبوه، لشراء تهدئة دون أسس سياسية واضحة.

وفجأة، تختفي تلك "الحالة الغزلية" بـ"الحالة الغزية"، وتبقى منها بعضا من كلمات لتغذية مشهد ما لرفض سياسة عدو ومحتل، لكن الجوهري الذي يغيب

عن المتغزلين، أن الأخطر الذي يتعرض له أهل القطاع ليس "عملية عنترية عسكرية" تخلف شهداء وجرحى ومشردين جدد يضافوا الى من شرد خلال ثلاث حروب عليها، لكن الكارثة تتلخص في حرب عدوانية شاملة أكثر جرما وألما، جريمة حصار شامل على قطاع غزة، حصار تشترك فيه بشكل منسق سلطة رام الله وقوتها المركزية فتح (م 7)، وسلطة الاحتلال الذي وجدت لها في موقف رام الله الغطاء الأهم للهروب مما ترتكبه من جريمة حرب مستمرة منذ سنوات.

في مداخلته أمام مجلس الأمن، أشار المبعوث الأممي نيكولاي ملادينوف الى أن غزة على وشك الإنفجار، تعبير مكثف يلخص "الحالة الغزية"، وتعكس الخطر الحقيقي الكامن فيها، صرخة تحذرية أطلقها علها تجد صدى عند من يهمه الأمر.

ودون تفاصيل كثيرة عن مسببات الإنفجار المتوقع أن يكون في أي وقت، لكن الإشارة بذاتها تشكل جرس إنذار قبل وفات الآوان، وهو ما يفترض تحركا جادا وعمليا لمنع ذلك الإنفجار، عبر معالجة أسبابه الحقيقية من جذوره وبشكل جذري، وليس من خلال مسكنات "حقائب مال" رائحته كريهة لشبهة تحيطه من كل حدب وصوب، لكن الجوع كافر وللضرورة أحكام، لمن يقبل تلك الأموال وهو يعلم جيدا مدى خطورتها على الحالة الوطنية.

بعد "الغزوة الغزية" الأخيرة، وما أحدثته من إعادة روح البعض العربي قبل الفلسطيني، كان من المفترض أن تنهض حركة شعبية واسعة في الضفة الغربية وفلسطين التاريخية تعيد تصويب مسار المواجهة، وتضع فك الحصار وكسره مقدمة لكل مطالب ممكنة، حركة شعبية تفرض أمرا على حاكم المقاطعة أولا، فبتلك الإجراءات والعقوبات التي فرضها على القطاع ساهم في تغطية الجريمة الاحتلالية، بل أن حكومة الطغمة الفاشية في تل أبيب تحاول أن تمرر أن عباس من يرفض مساعدة قطاع غزة، خاصة بعد أن تسربت معلومات عن تحويل بعض من "حقوق مالية" للقطاع في عمليات المقاصة، فثارت ثائرة فريق عباس تهديدا ووعيدا، بل أن رئيس سلطة رام الله استنجد بـ"شريكه الأساسي" رئيس الشاباك كي يمنع أي قرار بتحويل مال الى غزة.

بات من الضرورة تشكيل جبهة شعبية عربية من أجل كسر حصار غزة، وفتح الباب كي تعود الحياة الإنسانية الى مليوني مواطن يواجهون ما لم يواجهه غيرهم، جوعا ومرضا وحربا ورعبا وخوفا، بات الانسان الغزي خارج أي تقييم طبيعي في ظل الجرائم المركبة التي تحاصره.

ليس كافيا أن تبرز "حالة التغزل" بالغزيين لحظة دفع حياتهم ثمنا لعدوان، وتعود حالة صمت وهم يدفعون حياتهم ثمنا لجوع وحصار، فالصمت بذاته يصبح ليس شراكة في الجرم فحسب بل جريمة بذاته.

لم يعد مقبولا تحت أي ظرف وذريعة، صمت الجامعة العربية على فرض عقوبات غير إنسانية من سلطة تحاصر مليوني مواطن غزي، بذرائع ساذجة لكنها تخدم مخطط احتلالي لكسر شوكة روح التحدي الغزية لدولة الكيان ومشروعها.

لم يعد أمرا مقبولا من أي مؤسسة عربية رسمية الصمت على سرقة حق القطاع في الحياة، وسرقة ما له من حقوق تصل خزينة سلطة المقاطعة وليس لمستحقيها، ولا يعرف أين تذهب تلك الأموال في ظل غياب أي رقابة عليها، والتي يفترض أن تكون "وديعة" تعود كليا لأهلها.

وانتظارا لصحوة ضمير أو موقف بلا حسابات كاذبة، يجب أن تنتفض "قوى القطاع" السياسية والإجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني، ونقابات بكل مسمياتها، لرفض الجريمة الكبرى قبل رفض العدوان..فالعدوان هناك من يتصدى له، وكي لا يقال أن مسيرات العودة هدفها كسر الحصار، فالحقيقة أنها تاهت كثيرا بين "كومة أهداف".

وجب انتفاضة غزية محددة ضد محاصري القطاع كل بإسمه، أنه الوقت ولا وقت بعده!

ملاحظة: كشف نتنياهو عن بعض ملامح الاتفاق السري بين حكومته وسلطنة عمان، رسائل سياسية بأن العلاقات التي سمسر لها بعض فريق عباس، تفوق كثيرا ما يقال عنها..ولسه هناك ما هو أخطر في جراب السفلة!

تنويه خاص: اعلنت شركة "اير بي ان بي"، أنها أوقفت أي نشاط إعلاني لتسويق شقق في المستوطنات استجابة لنداء حركة المقاطعة العالمية، خطوة هامة في طريق المواجهة مع الكيان..آه صحيح شو أخبار مقاطعة سلطة المقاطعة!

تختلف الكلمات وتبقى الحقيقة: فصل مؤقت!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك ما يقف حجر عثرة لتحقيق "تفاهم سياسي - أمني" بين حركة حماس ودولة الكيان، يؤدي الى ترتيبات "مؤقتة" تمنع الحرب، وتفتح الباب لـ"حل إنساني" يكتسب ملامح سياسية، بعيدا عن "النوايا الطيبة"، فليس هناك وجود لها في العلاقات الدولية، فما بالك مع إسرائيل، فكل فعل له مقابل محسوب وبدقة شديدة.

لم يعد الأمر كثيرا متوقفا على نقاش الكلمات، أهو اتفاق "تهدئة" بما يعني ضرورة التوقيع الرسمي بين طرفين، ما يؤدي الى خلق "ازمة الطرف الفلسطيني"، وهنا لن تقبل إسرائيل أن تكون حماس طرفا موازيا، لحسابات معقدة جدا، لكنها لن تعارض أي شكل آخر لتمرير الصفقة المقبلة، ما دام الهدف السياسي مضمون عبر ما سيكون.

وكي لا تستمر الخدعة السياسية بان ما سيكون بلا ثمن سياسي، بات من الضروري التأكيد، ان كل ما سيكون هو أمر سياسي بوعي كامل، من طرفي المعادلة، فحكومة تل أبيب تعلم انها تقدم وقودا وتغذية لتعزيز الانقسام نحو تكريسه "فصلا مؤقتا"، الى حين إكمال ترتيبات حل بمقاس الصفقة الأمريكية - الإسرائيلية في الضفة والقدس، فيما قيادة حماس تدرك يقينا انها بهذا "التفاهم الشفوي" تكرس سلطتها على قطاع غزة بـ "اعتراف ضبابي" من إسرائيل، وتفرض تعاملا دوليا –أمريكيا، بل وعربيا معها، دون البحث عن "طرق التفافية".

حماس ستكون الرابح الأكبر من أي تفاهم قادم سياسيا واقتصاديا، وسيكون لذلك أثر إيجابي لتمكينها فوق الأرض الغزية، ما سيفرض تغييرا جوهريا على واقع

المعادلة السياسية الفلسطينية، وربما تكون الفائز الأهم، من تطورات كادت أن تفقدها كثيرا من حضورها خلال السنوات الماضية، شهدت خلالها أزمة مركبة، مع أهل قطاع غزة، ووضع داخلي لم يعد الحديث عنه سريا.

"التفاهم" القادم بوابة عملية لتكريس "فصل مؤقت"، الى حين توفير الظروف المناسبة لتفعيل "مصالحة وطنية فلسطينية"، لا يبدو انها قريبة، ما يعني إدارة شؤون القطاع ما بعد "تفاهمات التهدئة" و"الحل الإنساني" عبر أداة سياسية - أمنية ليست جزءا من "السلطة الرسمية"، مهما حاولوا التلاعب بالكلمات وممارسة التحاذق الأجوف.

الممر الإجباري لمنع ذلك "الفصل المؤقت" يتعلق بموقف رئيس السلطة محمود عباس، وحده دون غيره، بأن يعلن مسؤوليته المباشرة لتحمل ما سيكون، وأي "تفاهم" أو أي مسمى آخر بالشراكة مع حماس والفصائل الوطنية، ويقوم بتشكيل وفد موحد لتولي التفاهم مع الشقيقة مصر حول تلك العناصر، لوضع ملامح "تفاهم" مع الكيان.

أي تقاعس هنا، والوقت بات من ذهب نادر، هو مشاركة عملية في تكريس معادلة "الفصل المؤقت"، حيث لم يعد مقبول ابدا، أن تستمر حركة تجويع قطاع غزة، دون تقديم حلول عملية تحت "ذرائع" غير وطنية.

الشرعية الرسمية ليست صفة بل هي مسؤولية وطنية، وليس حقيبة اختام يتم استخدامها بحق وبغير حق في غير مكانها، ولذا غياب السلطة وممثلها عن مسار الأحداث، التي تسير بسرعة تفوق تفكير "تحالف مجلس المقاطعة"، هو ممر عملي لخطر يفتح الباب لمرحلة سياسية جديدة، تبني جدارا جديدا من "العزلة الوطنية -الوطنية".

لا مكان للفرجة ولا مجال للانتظار، المشاركة العملية لإنقاذ القطاع هو الممر الإجباري لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لحل "سياسي مشروع" في "بقايا الوطن"، ودونه فعلى بقية البقايا من مشروع وطني السلام!

ملاحظة: ما نشرته صحيفة "الأخبار" اللبنانية عن تسريبات منسوبة لجبريل الرجوب تكشف ان تيار قطر السياسي يستهدف مصر دورا ومكانة .. حقد

غريب لم نقرأ له مثيلا .. المثير ان تصمت حركة فتح (م 7) على ذلك الانحطاط السياسي.

تنويه خاص: قبل 23 عاما أقدم الإرهاب اليهودي على اغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي لكونه اقدم على توقيع اتفاق مع منظمة التحرير وياسر عرفات .. اغتيال كان لعملية فتحت افقا لصناعة سلام.

تنفيذ "صفقة ترامب" اقتصاديا بدأ من بوابة الخليل!

كتب حسن عصفور/ بعد انتهاء وصلة الكذب العلني لفرقة رئيس سلطة رام الله، عن إسقاط بطلهم الدنكيشوتي "صفقة ترامب"، واعترفوا بأنها صفقة للتنفيذ وليس للنقاش، وبدأ العمل بها، لجأوا الى "حفلة تزوير" جديدة، على لسان أمين سر تلك الفرقة بالقول أن لا دولة عربية ستقبل تلك الصفقة، مناورة لتمرير الاختراق الإسرائيلي لبعض دول الخليج، والدور العماني المتسارع في تسهيل تمريرها ضمن حسابات غير معلومة، لكن ملمح الصفقة الواقعي جاء عبر مشروع "سكة حديد السلام الإقليمي"، الذي عرضته إسرائيل في مؤتمر بالعاصمة العمانية، مسقط.

لكن، الذي تهرب منه تلك الفرقة، بل وتصمت عليه صمتا مريبا، أن التنفيذ العملي لخلق "وقائع مادية" لتلك الصفقة، قد بدأ من أرض محافظة سلفيت، ومن داخل مستوطنة أرئيل حيث عقد السفير الأمريكي في تل أبيب فريدمان لقاء ضم تجار فلسطينيين بمستوطنين لخلق "تعاون اقتصادي مشترك" فوق اراضي الضفة وبالتحديد في منطقة (ج)، والتي سيسمح بتعاون اقتصادي فلسطيني إسرائيلي فيها.

في منتصف شهر أكتوبر 2018، عقدت الهيئة التأسيسية لغرفة تجارية مشتركة (إسرائيلية "مستوطنين" - فلسطينية) اجتماعا في مستوطنة ارئيل فوق أراضي سلفيت بالضفة، برئاسة السفير الأميركي في تل أبيب ديفيد فريدمان، حيث وعد السفير "الغرفة التجارية" بتقديم عشرة ملايين دولار دفعة اولى من الاموال التي

كانت مخصصة لوكالة الغوث، من أجل إقامة منطقة صناعية مشتركة بين مستوطنين وفلسطينيين في دورا والظاهرية بالخليل جنوب الضفة.

العمل التنفيذي لصفقة ترامب، أخذ مظاهر محددة بإنشاء محطات وقود في يطا على مداخل بلدة دورا وسوق تجاري جديد على مدخل بلدة السموع بالخليل، في منطقة (ج)، تتميز تلك المحطات والمتجر بأسعار تنافسية جاذبة للسكان في المنطقة.

الفضيحة السياسية، أن قيادة سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية تعلم تفاصيل تلك الاجتماعات في مستوطنة أرئيل، ومن هي الشخصيات التي شاركت فيها (نحتفظ بأسماء بعض المشاركين وغالبيتهم من محافظة الخليل)، كما أنها على دراية كاملة بالنشاطات الاقتصادية التي يتم تنفيذها بشكل مشترك بين "رجال أعمال فلسطينيين ومستوطنين"، لكنها تغض الطرف عن تلك النشاطات، ولا تجرؤ التعرض لأي من الشخصيات المشاركة بها، بل أنها لم تستدع أي من المشاركين في لقاء مستوطنة أرئيل، لمعرفة ما الذي تم وسيتم.

صمت السلطة وأجهزتها الأمنية، هو مشاركة عملية في تمرير الصفقة الأمريكية لتكريسها من الباب الاقتصادي - التجاري، كمظهر بعيد عن الأثر السياسي المباشر، دون أن يلمس المواطن ذلك.

قيادة السلطة وفتح، تصمت عما تقوم به الإدارة الأمريكية عبر السفير الصهيوني فريدمان، رغم كل الادعاءات الكلامية بأنها ترفض الصفقة، وتعمل على عدم تمريرها، لكنها واقعيا تمارس كل ما هو لخدمتها، بل وتسهيل أدوات تنفيذها، فالصمت على النشاطات "التجارية المشتركة" مع المستوطنين هو مشاركة فعلية في خلق واقع جديد في المنطقة (ج)، تساوقا مع المشروع الإسرائيلي لمصادرة 60 % من الضفة الغربية بمسميات مختلفة، وحصر المشروع الكياني ضمن حدود الـ40% التي تعرف بمنطقتي (أ، ب)، المشروع الذي أشار اليه رئيس حكومة دولة الكيان نتنياهو قبل أيام، بأن سيادة إسرائيل ستبقى من البحر الى النهر، وأن الفلسطينيين يمكنهم إعلان كيان ضمن نسبة الـ40% كأكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة، دون أن يتطرق الى مصير قطاع غزة.

عند الإشارة، ان المرحلة الثالثة للصفقة الأمريكية بدأت عمليا في قطاع غزة من خلال "صفقة التهدئة مقابل المال"، دون أن ندخل في جدل مسمى تلك الصفقة لأغراض دعائية فصائلية "كاذبة"، فهي بدأت أيضا في دخول مرحلتها الرابعة بالتوازي، من خلال تنفيذ نشاطات تجارية في بلدات بالخليل، سارعت لتكريس "التعاون" من خلال تشكيل "غرفة تجارية مشتركة" برعاية أمريكية مباشرة ودعمها ماليا.

ما يحدث في الضفة وقطاع غزة، مساهمة عملية في تنفيذ "صفقة ترامب"، وبخطى أسرع من كل الحسابات القديمة، بالتواز مع تنفيذها "إقليميا" لتصبح خلال فترة واقعا كاملا، يحدد ملامح مشروع تهويدي في الضفة والقدس، وفصل قطاع غزة مؤقتا لترسيخ كيان خاص الى حين إعلان "كيان بعض الضفة" ثم يبدأ بحث كيفية خلق ترابط بين "كياني" المشروع الفلسطيني، وإعلانه جسما سياسيا وفق المسموح به أمريكيا إسرائيليا.

مشهد يتم تنفيذه بمشاركة سلطتي "الأمر الواقع" في الضفة والقطاع، وبدعم عربي رسمي تحت شعارات مختلفة.

لم يعد السؤال متى سيتم عرض "صفقة ترامب"، بل متى ينتهي تنفيذها الكامل كصفقة إقليمية كبرى!

ملاحظة: دولة الكيان تشن حربا لرافضي سياستها العنصرية خاصة نشطاء المقاطعة، وصلت الى التفكير لتنظيم حرب ضد المغني الشهير ووترز، لا نريد من جامعة العرب حربا على الكيان لكن هل لها بحملة مضادة لدعم من يستحقون الدعم حقا!

تنويه خاص: حسنا اعاد السيد خالد طوقان للذاكرة العربية مخاطر المشروع النووي الإسرائيلي .. هل من الممكن تنظيم عمل متناسق لمحاصرة الكيان عبر مشروع تهديدي للمنطقة .. بلاش زي إيران أقل شوي!

"جرائم" حماس كثيرة إلا هذه يا "سيادة" الرئيس!

كتب حسن عصفور/ لأنه ياسر عرفات، من جسد قولا وفعلا مبدأ "القرار الفلسطيني المستقل"، ما كان يجب أن تمر ذكراه بخطاب تهديد من رئيس السلطة محمود عباس، بفرض مزيد من عقوبات على قطاع غزة، كان لذكرى الشهيد المؤسس ان تعيد "وعيا" فقد ظله خلال الـ14 عاما، والتفكير كيف لمن ورث منصب الرئيس أن يعمل بكل السبل كي لا تنتصر المؤامرة التي يرددها بلا انقطاع، لكنه قرر غير ذلك، وواصل تكريس كل ما يخدم تلك "المؤامرة" على القضية الفلسطينية شعبا وأرضا وهوية، ومشروعا وطنيا.

في خطابه يوم 11 نوفمبر، ذكرى اغتيال الشهيد المؤسس "أب الوطنية الفلسطينية" (اللقب الذي يتجاهله عباس حيثما نطق)، تحدث رئيس السلطة بخطاب فتح به كل المخاوف الكامنة، وأغلق الباب أمام الجهد المصري العام، وكأنه يرمي بقفاز التحدي السياسي، دون أي اعتبار للدور الشاق الذي يبذل بأمل تحقيق "المعجزة" لإنهاء الانقسام وقطع الطريق على تكريسه "انفصالا مؤقتا" نحو الانفصال العام.

وما لفت الانتباه في خطاب 11 نوفمبر، ليس إعلان عباس إغلاق الطريق امام مسار المصالحة، بعد أن خرج بذاته من أي دور في مسار التهدئة، والتي كان له ان يكون فاعلا إيجابيا دون فرض شروط هيمنة بلا وجه حق، لكن تلك الإشارة "الغريبة" حول أن حركة حماس منعت قيام الدولة الفلسطينية حيث قال، " هناك مؤامرة اميركية تتمثل بصفقة العصر، وهناك مؤامرة اسرائيلية لتنفيذ الصفقة، ومع الأسف هناك مؤامرة أخرى من حماس لتعطيل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة".

بلا أدنى شك، ارتكبت حماس، ومنذ انطلاقتها في نهاية 1987، عدد غير محدد من "الجرائم السياسية"، أبرزها العمل كبديل مواز لمنظمة التحرير، ما ساعد كل القوى المعادية استغلال ذلك، ورفضها كل محاولات الخالد بالانضمام لمنظمة التحرير، وممارساتها خلال الانتفاضة الوطنية الكبرى، وحربها لحسابات "غير وطنية" لتدمير "اتفاق اعلان المبادي - اتفاق أوسلو"، ورفضها العمل ضمن المؤسسة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت بعد ذلك، وهددت أي من حماس يشارك

في انتخابات المجلس التشريعي 96، ثم انقلب أمرها بطلب قطري تنفيذا لمخطط أمريكي - إسرائيلي للمشاركة في انتخابات 2006، التي فتحت باب "النكبة الكبرى"، ثم انقلابها الأسود يونيو 2007، وما تلاه من جرائم في قطاع غزة.

إلا أن "المؤامرة" التي نسبها الرئيس عباس الى حركة حماس بمنعها قيام الدولة الفلسطينية، بالمعنى المباشر، هي براءة منها تماما، بل يمكن الإشارة لعكس ذلك، عندما اعترفت بشكل "خجول"، أنها تقبل بدولة فلسطينية في حدود 1967، ثم أشار الى ذلك كل من القيادي التاريخي في الحركة د. موسى أبو مرزوق وقائد حماس في غزة يحيى السنوار، أن حماس تقبل قيام دولة فلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية، أي حدود 67.

ولتنشيط "ذاكرة الرئيس"، فقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار 19/ 67 عام 2012 الذي أعلن عن دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967، وقبلت عضوية الدولة كمراقب.

6 سنوات مضت على قرار يمكن اعتباره القرار السياسي التاريخي لتكريس دولة فلسطينية، وقبولها عضوا مراقبا على طريق الاعتراف الكامل بها، وبدلا من قيام الرسمية الفلسطينية ومنظمة التحرير بإعلان قيام الدولة، وفقا للقرار الأممي، تهرب الرئيس عباس كليا من تنفيذه، بل ومارس كل اشكال التضليل كي لا يتم التنفيذ، وأصر على أن تستمر "سلطة الحكم الذاتي"، التي فقدت كل مبررات استمرارها، كي لا يعلن دولة فلسطين، ثم تجاهل بشكل مثير للريبة الوطنية قرارات المجلس المركزي عام 2015، لإعلان الدولة بديلا للسلطة.

خلال السنوات الست، كانت كل السبل مهيأة تماما لتنفيذ القرار الأممي حول دولة فلسطين، بل أن هناك ورقة سياسية هامة جدا، كان يمكن استخدامها فورا، بتجميد "الاعتراف المتبادل" بين منظمة التحرير والكيان الى حين " الاعتراف المتبادل بين دولتي فلسطين وإسرائيل".

الرئيس عباس وحده، من رفض كل مطالب اعلان الدولة، والذي كان سينقل القضية الوطنية الى مسار جديد يحاصر به المحتلين و"الانقساميين"، لكنه واصل مسيرته متجاهلا القرار وكل قرارات المجلس المركزي والتنفيذية ولاحقا

"الوطني"، الذي عقده بمواصفات سياسية وشخصية تتناسب مع فرض ما يريد، لكنه أدار الظهر لكل ذلك وأطاح بقرار الأمم المتحدة.

في يناير 2017، عقد في بيروت اجتماع اللجنة التحضرية لعقد مجلس وطني توحيدي لمنظمة التحرير، وقد تم التوافق بين كل مكونات الحركة الوطنية، ومنها فتح، حماس والجهاد، وترأس اللقاء أبو الأديب الزعنون، القيادي التاريخي في فتح، ورئيس المجلس الوطني، لكن عباس وحده ودون سواه، رفض كل ما كان، ليقطع الطريق على أول فرصة جدية لعقد مجلس وطني توحيدي وتمثيلي لكل الشعب، رفض لم يكن سوى جزء من الاستمرار في تكريس الانقسام على طريق مساعدة تمرير مؤامرة الفصل السياسي.

قبل أسابيع، دعا د. أبو مرزوق الرئيس محمود عباس الذهاب الى قطاع غزة، ومنها يعلن قيام دولة فلسطين، موقف ربما شكل "مفاجأة سياسية" للرئيس عباس وفصيله وتحالفه، وتم تجاهل "النداء الأهم" من قيادة حماس لردم مؤامرة الانقسام فالانفصال فصفقة ترامب، لكن عباس تجاهل ذلك كليا.

نعم، هناك مؤامرة على قيام دولة فلسطينية، ومؤامرة على المشروع الوطني، لكن من يرفض إعلان قرار الأمم المتحدة، ومن يرفض تنفيذ قرارات المجلس الوطني والمركزي وكذلك التنفيذية، هو من يعمل على تمرير تلك المؤامرة.

هناك فرصة وقد تكون الأخيرة قبل تغيير المشهد السياسي العام تغييرا جذريا، ان يستجيب الرئيس عباس لنداء حماس ويذهب الى مقر الخالد المنتدى بغزة، ومنها يعلن إعلانا تاريخيا بقيام دولة فلسطين من أرض فلسطين، ومن غزة تبدأ رحلة الانطلاقة الثورية الثانية لتحرير أراضي دولة فلسطين من محتلها الغاصب.

ليس بالاتهام الأجوف يمكن مواجهة المؤامرة، يا "سيادة" الرئيس!

ملاحظة: عملية خانيونس ليل 11/ 12 نوفمبر، فعل مركب، من الصعب اعتبار العدو فشل فيما أراد لأن عدد الشهداء 7 مقابل ضابط من المحتلين، لكنها اشارت أن الأجنحة المسلحة للفصائل لا تتعامل وفق بيانات الاعلام ..عيونها ساهرة، درس جديد يجب الاستفادة منه.

تنويه خاص: وصول أمين سر مركزية فتح جبريل الرجوب الى مصر بعد كل حربه عليها، يؤكد كم هي كبيرة وشقيقة حقا، وكم هم صغار كانوا وسيبقون .. وقريبا سنقرأ كلاما له نقيضا لكلام تيار أعداء مصر، الذي أطلقه مرارا وتكرارا.

حذار من "رسائل عبرية" مسمومة!

كتب حسن عصفور/ تأكيداً أن "الغزوة الغزية" أحدثت "إرباكا سياسيا" ملموسا لدي الكيان الإسرائيلي، خاصة بعد إستقالة وزير الجيش ليبرمان، وفتحه الباب لفرض حل الكنيست على طريق إجراء إنتخابات عامة، وبلا أدني شك فتلك مسألة سياسية يمكن لفصائل القطاع أن ترى فيها كل ما يحلو لها القول، لكن الجوهري دراسة ما هي مسببات تلك "الهزة" والى أين تقود.

ومتابعة لما تنشره وسائل الاعلام العبرية، وتصريحات لبعض ساسة وعسكريين مما أنهوا عملهم، يلاحظ أن هناك "تضخيما غير طبيعي" لنتائج تلك "الغزوة الغزية"، وصلت الى أن يصدر عسكري سابق بأنها أسوء ما حدث لإسرائيل بعد حرب أكتوبر 73، وقطعا لا يمكن لعاقل سياسي أي كان "هواه الفصائلي"، ان يرى في هذا الكلام سوى شكلا من أشكال الخزعبلات الإفتراضية، والتي لا أصل لها سوى خدمة التحريض العنصري ضد القطاع.

دون أي استخفاف بالضربات الصاروخية نحو بلدات جنوب الكيان، فهي لم تحدث يما يمكن وصفه بالهزة الجذرية خسائرا وتدميرا وقتلا، وتلك ليس سوى عملية احصائية لا غير، لكنها كانت ضربات أكثر دقة مما سبقها، وأحدث "صاروخ الجهاد" الجديد ما يمكن وصفه بالتطور الأبرز في هذه المرحلة.

ومع ذلك، فالتصريحات العبرية من اي جهة كانت بينها ناظم أساسي، تضخيم الى الحد الأقصى من نتائج الحدث، للنيل من نتنياهو وتحالفه، خاصة وأنه لا زال المفضل لدى الناخب الإسرائيلي، رغم كل ما ينشر عن فساده وأسرته والمقربين منه، لم تتمكن قوى معارضته أن تسجل تقدما يمكن حصاره، بل العكس تماما فـ"المعسكر الصهيوني" وقوته الرئيسية حزب العمل، الذي كان الحاكم بأمره يتراجع سريعا جدا في المشهد الإسرائيلي، ولذا جاءت غزوة غزة ومظهر وقف

العدوان المفاجئ، الذي أدى لاستقالة ليبرمان، فرصة لكل خصوم نتنياهو لفتح باب المزيدات وصلت الى وصفه بأنه إنهزم أمام غزة.

كلام يرضي جدا، "غرور البعض" الفلسطيني، وخاصة في حماس ومحيطها السياسي ووسائله الاعلامية، لتصاب بحالة من "الهوس الانتصاري" دون تحديد، ولولا الخجل ربما لأعلنوا بداية معركة تحرير تل أبيب، رغم أنهم لا زالوا يبحثون كيف يمكن إدخال الوقود الى قطاع غزة!

من حق الفصائل الغزية وخاصة فصيلي الحسم العسكري، حماس والجهاد، أن تنتشي بما لها من قدرة عسكرية، وأنها باتت تمتلك سلاحا يمكنه أن يربك العدو، دون أن تذهب بعيدا، في تصديق كل ما يصلها عبر الاعلام العبري.

من المفارقات العجيبة في المشهدد الفلسطيني، أنه يعتاش على ما يصدر من داخل الكيان، دون أن تقف تلك القوى عند محطات تقيمية حقيقية للحدث الهام، ولم نسمع أو نقرأ عن "لقاء سياسي - أمني" لتقييم شامل للغزوة الغزية، ما لها وما عليها، وأين كان صوابا وأين كان خطأ يجب تقويمه، وبدلا من ذلك إنشغل الجميع بنشر تصريحات "الهزيمة الكبرى" للكيان، وكأننا على أبواب نصر مبين.

كان الأجدى بدلا من إعادة ترداد ما ينشر "عبريا"، أن يكون هناك رؤية جادة ومسؤولة للحدث، وأن لا تقف المسألة عند حدود "خطابات" نارية لها وعليها، لكنها تبقى خطابات معنوية لا قيمة لها في سياق التقييم العملي والمسؤول.

كان يجب أن تتساءل قيادة العمل في قطاع غزة، السياسية - الأمنية، عن مسببات تلك الحملة الاعلامية، وما هي الدوافع الحقيقية لها، وترى في جوهرها دعوات عنصرية للتطرف والعدوان، وأن الخيط الرئيسي لها، تحريض صريح على مزيد من الحرب والعدوان، وأن وقف اطلاق النار هو "الجريمة"، وهذا بذاته هو الخطر العملي الذي يتم تجاهله لصالح البحث عن "نصر" غالبه وهم لا أكثر.

المعركة في الكيان بين "معسكر الإرهاب" وليس غيره، معركة الدفع بشن حرب تدميرية شاملة، لا يجب أن تقف عند حدود، معركة تبحث الضغط نحو حملة إغتيالات جديدة.

بعضا من "التدقيق السياسي" ليس عيبا أو مسا بكرامة الفصائل، لكنه تقدير واحترام لمن يدفع ثمنا يوميا حصارا وقتلا وتدميرا.

ليت قيادات الفرح المستمر تقدم خطوة عملية ملموسة كانت نتيجة لذلك "النصر المبين"، بدلا من كل "الوعود التاريخية" بأنها سوف تعمل ولو حدث سيكون لنا قولا..

الطريق الى الصواب السياسي يجب أن يمر عبر تقييم حقيقي لنتائج المعركة بكل أبعادها، تحضيرا لما سيكون سلما أم حربا، تهدئة أم اشتعالا، حراك عملي وليس خطابات لغوية..

تلك البداية، وحاذروا فخ التصريحات العبرية فكلها تبحث عن خراب جديد!

ملاحظة: أليس مثيرا أن لا تقرأ بيانا سياسيا مشتركا بين الفصائل في قطاع غزة عن ما حدث، خاصة مع افتخار السنوار بانجاز الغرفة العسكرية المشتركة..معقول سقط سهوا من ذاكرتهم التي باتت مشبعة بكلام غير الكلام!

تنويه خاص: لو صدق القول أن طالبا متفوقا تم فصله من كلية الشرطة في الضفة لإنتماء والديه للجبهة الشعبية، كما أعلنت والدته، فنحن هنا أمام جريمة وطنية وأخلاقية، يجب أن لا تمر صمتا!

حقائب المال القطري "الشرعي" و"الرقيب الإسرائيلي"!

كتب حسن عصفور/ يوم 8 - 9 نوفمبر 2018 لن يغيب عن ذاكرة الفلسطيني، أي كان انتماءه أو مكان وجوده، فهو كان أمام "فيلم خاص" بطله مندوب قطر السامي محمد العمادي، يحمل حقائب تحتوي على 15 مليون دولار، للبدء في تنفيذ عناصر صفقة "التهدئة مقابل المال"، مشهد كما هي تلك الأفلام غير التقليدية، تمر عبر حاجز إسرائيلي دون أي مساءلة.

المفارقة المثيرة لكل أشكال السخرية، عندما تخرج بعض أصوات التبرير الغبي، لتقول إن ذلك كان الطريقة الوحيدة للتغلب على الموقف الأمريكي المعارض

لإدخال أموال نقدية الى حركة حماس، فكانت "حقائب التهريب الشرعي" هي الحل، دون أن تدقق في صياغة "كذبها السياسي" بشكل أكثر رونقا، فأمريكا هي وليس غيرها من فتح باب "التهريب الشرعي"، لأنها تعلم يقينا ما هي النقطة النهائية لتلك الأموال ومآلها السياسي، كما هي كانت صاحبة فكرة انتخابات 2006، وإدخال حماس كجزء منها دون أي "التزام" من الحركة، حتى احترام القانون الأساسي واتفاقات السلطة في حينه، لم تكن "شرطا"، لأن واشنطن مع تل أبيب تعلمان النتيجة، وأيضا ما سيكون لاحقا من انقسام يصل الى محطة الانفصال.

ومجددا تعود قطر بقوة لتكمل مهمتها التي بدأت عام 2006، بإقناع حماس بتنفيذ الأمر الأمريكي، ثم تهيئة الأجواء لانقلاب حماس يونيو 2007، والآن تنفذ الجزء الثالث من المشروع الأمريكي -الإسرائيلي نحو تعزيز "الفصل المؤقت" بين الضفة والقطاع، بمساعدة كاملة الأركان من رئيس سلطة رام الله محمود عباس، وتحالفه حيث قام بتنفيذ الشق الخاص به لحصار قطاع غزة، حصارا غير أخلاقي وغير وطني، ولا مبرر له سوى تنفيذ ما طلب منه أمريكيا إسرائيليا وقطريا.

أمريكا والكيان، تمكنتا من "خلع" الأمم المتحدة من دورها الذي كان مطلوبا لتصبح "مظلة الحل الإنساني"، وتم بلورة عناصره كاملة بعلم الأطراف كافة، وبـ "مؤامرة ذكية" التفافية، ولكي يتم ترسيخ قطر كراعي تنفيذي لـ "الحل الإنساني"، وقد كشف مندوبها السامي في لقاء مع بعض قوى وافقت اللقاء به، عما سيكون لاحقا، وتحدث عن حزمة "التسهيلات المالية والإنسانية والاقتصادية"، طاقة وكهرباء وممر مائي.

دون الاهتمام كثيرا بتصريحات قيادة حماس أو غيرها، بأن لا ثمن سياسي لكل الذي كان، وكأن "الفصل المؤقت" وإقامة مشاريع خاصة بقطاع غزة ومفاوضات ممر مائي مع الكيان، بشكل بعيد السلطة الرسمية، عمل خيري وليس سياسي، كلام يثير القرف من ترداده، وكان من الصدق الذي يدعيه البعض أن يتحدثوا صراحة عن البعد السياسي دون هروب.

المسألة الأهم، التي تهربت منها قيادة حماس "الثورية"، ولم تشر اليها، بل لم تحاول تفسيرها لعناصرها قبل الشعب الفلسطيني، من الذي حدد قائمة الموظفين الذين يحق لهم استلام رواتبهم، ومن لا يحق له ذلك، وما هي المعايير التي تم وضعها لتلك القائمة، ولماذا كان شرطا وجود المندوب السامي القطري وفريقه في مكاتب توزيع الرواتب.

مفاجأة "المال الشرعي" اكتشفها بعض من أبناء حماس الذين ذهبوا لاستلام الراتب فكان الرد رفضا، لا راتب لك من المنحة القطرية، رفض غير معلوم من الطرفين القطري والحمساوي، لكن الإعلام العبري قدم الجواب العملي، أن الأمن الإسرائيلي قام بمراجعة القائمة كاملة، فحدد وفق "معايير" الشاباك من له الحق في استلام راتب ومن لا يحق له، والمفاجأة أن قيادة حماس وافقت على "كل شروط الأمن الإسرائيلي"، وبدأت الصرف وفقا للقائمة التي حددها تحت مراقبة المندوب السامي.

السؤال، لقيادة حماس ذاتها، أليس من حق الموظف المرفوض أن يعلم لماذا تم الرفض، وما هي معايير التمييز بين حمساوي وآخر، خاصة أنهم مدنيين وليس من عناصر كتائب القسام، أليس تدخل الشاباك الإسرائيلي يمثل "تخدلا سياسيا"، بل "تنسيقا أمنيا" لم يسبق له مثيل منذ أيام تأسيس السلطة.

من حق حماس أن تبحث طرق توفير المال، لكن بشكل شفاف، وان لا تواصل حركة الادعاء بـ "الطهارة السياسية" وتتحدث بما يحدث وليس بما كانت تريد أن يحدث.

9 نوفمبر علامة فارقة نحو "الفصل المؤقت" تكريسا لكينونة صفقة ترامب، كيف ولما ومن ساهم في ذلك، فتلك أسئلة باتت للتاريخ والمحللين، لا أكثر!

ملاحظة: أهم لقطات الفيديو التي لاقت رواجا مذهلا، طرد مندوب قطر السامي من تجمع شبابي غاضب، وآخر طلبه من خليل الحية القيادي في حماس الهدوء "نبي هدوء"، فيديو يكشف أن السياسة هي الحاضر الأكبر في مال "الإمارة" يا سادة!

تنويه خاص: يثير الشفقة السياسية موقف "فتح - م 7"، وهي تشتم حماس بأنها باعت القضية مقابل كم مليون، دون فتح ملف أموال سلطة رام الله، فالجبان لا يحق له ادعاء بطولة وهمية، لو وطنيتكم صادقة اشتموا قطر قبل حماس لأنها من دفع!

"حكمة" التيار العباسي مع إسرائيل ..و"غضبه" مع الشعب وغزة

كتب حسن عصفور/ سريعا أرسل الرئيس محمود عباس برقيته الى "الصديق الأعز" رئيس الشاباك الإسرائيلي، بأن ما تم التوافق عليه في اللقاء الأخير لا مساس به، ونجحت "خطة العمل المشتركة"، في بيان "ناري" كما تهديد الفصائل الدائم، بعد أي حدث خطير بأن أبواب جهنم ستفتح على إسرائيل، وتنتهي المسألة بأن تصبح جهنم على حياة الفلسطيني شعبا وقضية و"بقايا وطن".

المفارقة السياسية، التي تستحق الانتباه، تلك الخاصة بالسلوك العام للرئيس عباس وفريقه القيادي الجديد "لجنة العشرين"، في كيفية تناول مسار الأحداث مع دولة الكيان، ومع الشعب الفلسطيني عامة وأهل قطاع غزة خاصة، ما يكشف جوهر العلاقة التي يرتبط بها عباس وفريقه مع كل منهما.

لم يكن مفاجئا أبدا، سوى لقلة مصابة بعفوية التصديق، بأن عباس و"فريقه الجديد"، يمتلكون قدرا ما من التعامل الحقيقي مع أي من قرارات المركزي المتخذة منذ عام 2015، وما تبعها من لجان درست وأعادت الدرس، كأي طالب "خايب"، رغم أن "التكرار يعلم البليد"، لكن بلا نتائج تستحق عليها نيل هادة الترقي أو العبور للتالي، لأنه لن يجرؤ على القيام بتنفيذ أي منها، ليس لعدم القدرة على فعل ذلك بل لعدم الرغبة ضمن مصلحة متفق عليها، فهو عمليا يمكنه أن يقلب الطاولة ليس على الإسرائيلي فحسب بل على المشهد الإقليمي والدولي بكاملة، عبر القيام بتنفيذ بعض تلك الخطوات، خاصة إعلان دولة فلسطين ووقف التنسيق الأمني بكل أشكاله، مع السحب الفوري للاعتراف المتبادل مع الكيان، وترسل رسالة الى الأمم المتحدة وكذلك اللجنة الرباعية الدولية، وقبلها الى جامعة

الدول العربية لإعلامهم بتلك القرارات وموعد التنفيذ، وما هي الخطوات المترتبة عليها.

تبدأ فورا بالعمل على ضرورة تنفيذ قرار 67/19 لعام 2012، واعتبار اراضي دولة فلسطين وفق القرار المذكور أرضا محتلة، بما فيها قطاع غزة، وبالتالي تتحمل سلطة الاحتلال المسؤولية كاملة، ويمكن المطالبة بتشكيل قوات حماية دولية.

تأكيد التعامل مع جواز السفر والهوية الوطنية باعتبارهما جواز وهوية دولة فلسطين، بكل ما يفرضه ذلك من اتفاقات خاصة، وقبلها تغيير كل مسميات السلطة لتصبح مسميات دولة فلسطين، وتشكيل برلمان الدولة وحكومة الدولة ورئيسها، واعتبار النظام الأساسي للسلطة الوطنية، بمثابة دستور الدولة المؤقت الى حين تعديل مواده من "برلمان الدولة" بما يتوافق مع التطور الجديد.

وهذا يفرض أيضا، إعادة بحث أوضاع قوات الأمن بكل مسمياتها وتشكيلاتها، وتحديد مهامها وتعريفها كأجهزة أمن دولة فلسطين، وأن يعاد رسم الاستراتيجية الوطنية لتلك القوات وفق أنها لدولة تحت الاحتلال وليست لسلطة متعاونة مع المحتلين.

لكن ما نراه غير ذلك، حيث دعا عباس وأمين سره، في التنفيذية و"لجنة العشرين" الى ضرورة الصبر والحكمة والتعقل عند البحث في كيفية تنفيذ قرارات المجالس المتكررة ومنها المجلس الأخير يوم 28 - 29 أكتوبر، فليس مطلوبا وفقا لهما، القفز في الهواء، وهي سياسة يمكن القول أنها "حكيمة لو هي حقا نهجا وواقعا في التعامل مع مجمل الأحداث، لكنها لا تستقيم أبدا في مختلف المجالات..

فالدعوة للصبر والتروي والبحث المعمق يقترن فقط بكل ما له علاقة مع دولة الكيان، وجهازها الأمني، حيث "العقلانية" تصبح السيد الحاضر بكل جوانبها.. فيما النقيض تماما بكل ما له علاقة بالشأن الداخلي الفلسطيني، حيث التهديد والوعيد السمة الأبرز، بل ويذهب فورا عباس وفريقه الى تنفيذ خطوات عقابية لكل من لا يرى ذات ما يرون.. بدأت بقرار قطع الرواتب عن آلاف الموظفين ومتقاعدين بمختل فالمواقع، وهذه جريمة سياسية - قانونية، لم تأخذ من وقتهم

سوى زمن صياغة القرارات وإصدارها، وترافق معها سلسلة من "الإجراءات العقابية ضد قطاع غزة، كجزء من "النظرية الغبية" التي روجها الشاباك، بأن حصار غزة يساهم في إنهاك حكم حماس، ولم يتأخروا في ذلك..

حتى اللغة عندما يتعلق الأمر بالحديث عن دولة الكيان والمحتلين تأخذ منحى "النعومة السياسية" و"العتب الرقيق"، وكأنهم "أصدقاء" فيما تهديد ولغة تزبد وترعد وأيدي تتحرك يمنه وسفلى فوقا وتحتا، مرسلة كل علامات التهديد الأعمى لكل من ليس ضمن "تحالف التيار العباسي".

السلوك العام يعكس حقيقة العلاقة التي تربط هذا الفريق بطرفي المعادلة المتناقضة وأين هو خيارهم العملي، بين تهديدات يتم تنفيذها فورا، بلا أي لجنة لا تدرس ولا تراجع، بل يبحثون دوما كيفية زيادة منسوب العقوبات دون أن يصابوا بلحظة من "تأنيب ضمير" لأنه بات "مستترا" بل "غائبا" عن التفاعل مع الوطنية الفلسطينية.

فيما السلوك مع العدو القومي، كيانا ومؤسسات احتلالية، يذهب الى أبعد "أشكال الحكمة"، ويمنحون لذاتهم الوقت الكاف عبر لجان التيه وسراديب لن تصل الى بابها المطلوب.

انعكاس السلوك هو تعريف حقيقي بالمواقف، وليس صدفة ابدا شطب كل ما يتعلق بقرارات القطاع، والاكتفاء بالتلويح "الباطني" بفرض المزيد منها، فيما لا يوجد أي قرار للتنفيذ الفوري ضد الكيان، وكان الأولى أن تعلن كل تلك المسميات رفض أي امتياز خاص من دولة تحتل دولتهم، كمقدمة عملية لوقف الاتصالات الأمنية كافة، وإلغاء مسميات وزارة الشؤون المدنية وإلحاق مكاتبها ووظيفتها الى وزارة الداخلية، وإنهاء فوري لمسميات لجان الارتباط، والاكتفاء بتعيين ضباط اتصال من الوزارات المعنية.

المقارنة هنا بين "سلوك الحكمة والعقلانية" مع العدو مقابل عكسه "غضبا وتهديدا ووعيدا وفعلا" مع الشعب وأهل القطاع، هي مفتاح إدراك حقيقة ما سيكون مصير تلك القرارات، فلن يصدقن احد، ان فرقة سياسية باتت تمثل أقلية شعبية يمكنها ان تخوض "معركة وطنية كبرى" للخلاص من المرحلة الانتقالية بكل أبعادها، والتحضير لفتح جبهة مواجهة سياسية بين دولة فلسطين والكيان

الاحتلالي، في غياب أي علاقة وطنية صحية وسوية، ليس فقط مع حماس والجهاد وشخصيات تاريخية في العمل العام، وتيارات سياسية متعددة، بل مع فصائل هي مؤسسة في الثورة والمنظمة.

السلوك هو مفتاح الصدق، فليس بـ "الكلام الخادع" يمكن أن تنتصر!

ملاحظة: ممكن تبطل كل دولة عربية تقيم علاقة ما مع دولة الكيان تقول انها تقوم بذلك لخدمة الشعب الفلسطيني، يا سيدي بنقلكم شكرا، بس نقطونا سكتوكم أقله وبلاش تخلوا العروبة لعنة!

تنويه خاص: كان ملفتا غياب أي سياسي مع عباس عند استقباله وزير خارجية سلطنة عمان، واكتفى بأصحاب ملف التنسيق مع الطرف الإسرائيلي، حت المظهر البروتوكولي بحضور وزير الخارجية لم يكن، العنوان يقرأ من حضوره!

ديبي وزيمان و"الزمن غير العربي"!

كتب حسن عصفور/ وكأنك امام فيلم من أفلام "الخيال السياسي"، ما يحدث راهنا من حركة اندفاع غير مسبوقة، بل وغير متوقعة نحو دولة الكيان الإسرائيلي، باتت كأنها البلد الذي يسعى البعض العربي وغير العربي نيل رضاه، وليست تلك الدولة التي يجب أن تكون في قص الاتهام، وفقا لما ارتكبته من "جرائم حرب" غالبها موثق، في فلسطين ومصر وسوريا ولبنان، وآخرها ما اعترفت به تل أبيب رسميا قبل أيام، سجل قد يكون الأعلى من مجموع دول الأمم المتحدة.

هناك تقرير رسمي للأمم المتحدة (تقريرغولدستون) طالب بملاحقة قادتها عن جرائم حرب ارتكبت خلال حربها العدوانية على قطاع غزة 2008، رغم تنازل رئيس السلطة محمود عباس عن استكمال التحقيق، استجابة لطلب إسرائيلي - أمريكي مدفوع الثمن مسبقا، لكن ذلك لا يلغي الفعل حتى لو توقفت المحاسبة، فالجرائم لا تسقط بـ"التنازل" عنها.

إسرائيل التي يصوت غالبية أعضاء الجمعية العامة مع أي قرار ضدها، في أي مسألة تتعلق بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط، هي ذاتها التي باتت تفتح لها أبواب دول عربية بعد سمسرة فلسطينية رسمية، وترتيبات ما بعد حكم عباس، حيث يتوهم بعض "صغار السياسة" أن طريق تل ابيب هو الأقرب للوصول الى مقر المقاطعة في رام الله، فيما يعتقد بعض العرب ان الخطر الإيراني يكون سلاحه بـ"الاستنجاد" بإسرائيل، رؤية عقيمة لن تقدم سوى مزيدا من انتشار الحالة السرطانية في الجسد العربي لغير العرب.

وأمام هذا المشهد المريض يأتي رئيس تشاد البلد الأفريقي، الذي ما كان يجرؤ نطق اسم إسرائيل دون اعتبارها عدوا، قبل سنوات طويلة، لزيارتها والذهاب الى القدس لتأكيد انها عاصمتها، في تحد نادر لكل ما له علاقة بالموقف العربي، بل انه يتباهى بصداقته مع عباس و"الفلسطينيين"، والذين لن يغضبهم زيارته، هكذا بات الأمر في زمن الغرائب.

ولم يقف أمر الرئيس التشادي ديبي عند حدود زيارته، بل أعلن، وفي تصريح صوتي لقناة إسرائيلية، أنه يعمل على إقامة علاقات ديبلوماسية بين السودان وإسرائيل، دون ان يفكر لحظة في عواقب ما يقول، وكأنه ممتلئ ثقة بمستقبل ليس معلوما حول انكسار الجدار العربي العام امام القوة العدوانية الديبلوماسية الإسرائيلية.

ومن على منبر الكنيست الإسرائيلي يعلن الرئيس التشيكي ميلوش زيمان، " أنا يهودي" و"لن أخذل إسرائيل وسأعمل بقوة على نقل السفارة من تل أبيب الى القدس"، ومقدما أعلن افتتاح مركز ثقافي تشيكي في القدس الغربية، وذهب خطوة أبعد في إظهار الولاء، مؤكدا على معارضته الشديدة للسياسات الأوروبية التي وصفها بـ "الجبانة" ضد إسرائيل.

واعتبر أن السماح لمن وصفهم بـ "الإرهابيين" الفلسطينيين بالحديث عبر البرلمان الأوروبي، بأنه "يمثل خيانة" معبرا عن خجله من مثل هذه الخطوات.

ودعا الرئيس التشيكي دول أوروبا للتعاطف مع إسرائيل، قائلا "هناك حاجة للتعاطف مع دولة إسرائيل، لأن خيانة إسرائيل تعني خيانتنا لأنفسنا".

مشهدين في ذات الزمن، يعبران عن حقيقة الواقع العربي العام، والفلسطيني الذي فقد كثيرا مما كان له من قوة لها قدرة على تحريك طاقة قادرة على لجم مثل تلك الأصوات، والكارثة ليس فيما هو موقف دول العرب وجامعتهم، بل بالمدعين انهم الممثل الرسمي الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، الذين تجاهلوا ما يحدث ويقال، وكأنهم غير ذي صلة، صمت مطلق على عار سياسي ليس بعيدا عن مساكنهم ومقار "سلطتهم".

ديبي وزيمان نموذجان صارخان بأن الزمن الراهن لم يعد زمنا "عروبيا" ولا "وطنيا فلسطينيا"، باختصار هو غيره!

ملاحظة: مع كل سواد المشهد السياسي الداخلي في بقايا الوطن، يمنحك الشاب المختفي أشرف نعالوه قوة فريدة أبن العدو الوطني لن ينتصر على الروح الفلسطينية..لك سلاما يا ابن ياسر عرفات!

تنويه خاص: تصريح غير مفهوم لرئيس حركة حماس إسماعيل هنية، يدعو فيه المشاركين بالمسيرات الى الاستماع للمرجعيات..مش قصة كيف يسمعوا، بس مين هاي المرجعيات فعلا، وهل مندوب قطر العمادي أحدها؟!

ذكرى الخالد أبو عمار ليست "بيانا بليدا" يا ذاك!

كتب حسن عصفور/ كما اليوم، وقبل 14 عاما، أكملت دولة الكيان بقيادة مجرم الحرب شارون مؤامرتها لتدمير الكيانية الفلسطينية، باغتيال مؤسسها أبو الوطنية المعاصرة ياسر عرفات، استشهد الزعيم في 11 نوفمبر 2004، لتبدأ رحلة التيه الفلسطيني من جديد، بعد أن تمكنت الثورة المعاصرة أن تعيد للشعب رسم مساره الكفاحي ووضعه على الخريطة السياسية -الجغرافية لتكسر رحلة ضياع طال أمدها.

ذكرى اغتيال الخالد هذا العام، حملت بعض "مظاهر" تختلف عما كان في سنوات سابقة، وتحديدا لرئيس سلطة المقاطعة ورئيس حركة فتح (م7)، عندما

حاول العودة الى بعض من تراث الخالد، دون الجوهري منها، خطاب متلفز فقد كل ما كان ميزة لياسر عرفات، صدقا وحيوية، روحا وحضورا.

البعض يعتقد أن تذكر رحيل الحضور للزعيم الوطني الأهم، عبر بيان أو خطاب أو قراءة فاتحة على ضريح، كان يجب أن يكون مفتوحا لجماهير الشعب التي عشقت قائدها، وليس ضريحا محاصرا يعيش برودة المكان.

ليت البعض المدعي يتذكر لماذا كانت المعركة الكبرى للشهيد المؤسس، وكيف له ان اختار طريق الكرامة نحو خلود خاص، هل يتذكر هؤلاء أنها بدأت في قمة كمب ديفيد برفض أي محاولة لتهويد البراق، ساحة وحائطا ومكانا، عدة أمتار كان لها ان تفتح بابا لتسوية "تاريخية" في فلسطين، مع دولة فوق ما يقرب الـ95 % من أراضي الضفة والقدس وقطاع غزة.

نعم، عدة أمتار تقترب من 16، وصفها الرئيس الأمريكي كلينتون، بأن تلك الأمتار منعت صناعة "تسوية تاريخية"، لأن عرفات أعلن أن لا مكان لغير المسلمين والمسحيين في القدس والبلدة القديمة.

من يتباكون اليوم على رحيل الخالد، تطوعوا، وبلا أي مقابل الى اعتراف بـ "يهودية في البراق حائطا وساحة"، منح مجاني فقط لتحسين "رضا" دولة الكيان، فكان التجاهل لتلك الفئة التي تخلت عن قضية الخالد المركزية، ليس تمكسا بمكان أو تعنت لتسمية، كما تدعي بعض فرق الخلاص من الكفاحية، لكنها معركة بين مشروعين، مشروع الوطنية الفلسطينية، ومشروع التهويد التوراتي، عنوانه القدس وبراقها.

ليست 16 مترا، كما وصفها كلينتون بتلخيص غير أمين ولا دقيق، بل هي بين مشروع يعمل على الغاء الهوية الوطنية لأراضي فلسطينية في الضفة والقدس، واستبداله بمشروع صهيوني ديني، لطمس المشروع الوطني الفلسطيني، مشروع يبحث لتكريس الكذبة الصهيونية، بأنها "أرض بلا شعب"، لتصبح لـ "شعب بلا أرض"، ذلك جوهر الصراع الذي حاولت أمريكا ودولة الكيان، وبعض أدواتهما، التي كانت جسرا للخلاص من القائد المؤسس ياسر عرفات، تكريسه.

ذكرى الخالد، ليست كلمات بلا روح تتردد دون تدقيق في معناها، كالقول أن الوحدة الوطنية هي أغلى ما نملك وفقا لبيان محمود رضا عباس بمناسبة الذكرى، وهو الطرف الأساسي في تدمير الوحدة الوطنية والسياسية، بل الكيانية الفلسطينية، بتنفيذه مؤامرة أمريكية -إسرائيلية بدأ نسيجها من لحظة الاغتيال مرورا بالانتخابات وصولا الى انقلاب حمساوي رفض ان يتم حصاره توافقا مع ثلاثي مخططي ذلك الانقلاب.

هل حقا هناك وحدة وطنية فلسطينية يمكن الإشارة اليها، فلا منظمة التحرير هي ذاتها ولا العلاقة السياسية بين الضفة والقطاع ذاتها، كل ما كان ما قبل 14 عاما بات ذكرى، ليس رحيل الخالد فحسب، بل تلك المكاسب التاريخية ذاتها أيضا أصبحت ذكرى.

الخالد كان يدرك كيف يدير الصراع، موقفا ونهجا وأدواتها، اختار المواجهة الكبرى بدل الاختباء وراء "أكاذيب"، قرر فنفذ وخاض أحد أهم المعارك الوطنية منذ العدوان الأمريكي -الإسرائيلي سبتمبر 2000 الى 11 نوفمبر 2004، عدوان وجد له أدوات تساعده بالتآمر على القائد بأشكال مختلفة، كانت هي "كعب أخيل" لاختراق القلعة.

ذكرى الخالد، باتت ذكرى لتراث وطني عمل من نصب موظفا على تدمير قواعده وأسسه، وفتح الباب لكل ما يسمح بتلويثه وتشويهه وتخريبه، فلا مؤسسة جامعة، ولا فعلا كفاحيا حاضرا.

الخالد في ذكراه يطالبكم بالرحيل يا صناعي نكبة الوطن، عله يشعر براحة ينتظرها منذ 14 عاما.

ملاحظة: عندما تغيب زهوة ياسر عرفات وسهى عرفات عن حضور ذكرى الزعيم في رام الله حيث الضريح، فاعلم أن هناك ما ليس صوابا وطنيا.

تنويه خاص: تثير بعض "ململة" قوى برائحة يسارية ضد فردية رئيس سلطة المقاطعة ودور قطري كله شبهة سياسية، أملا بأنه بالإمكان أفضل مما كان .. فقط بعضا من كرامة لا أكثر!

"راتب الغزي" و"عنصرية" السلطة العباسية!

كتب حسن عصفور/ منذ قرار رئيس سلطة رام الله محمود عباس في أبريل 2017، بالمشاركة الرسمية لدولة الكيان في حصار قطاع غزة، و"التيار العباسي" يبحث بكل "فنون الخداع" لتزوير الحقيقة الساطعة، انهم أصبحوا رأس حربة في خنق اهل القطاع، فقدوا كل "بقايا الحس الوطني"، وليتهم يكتفون بتلك الجريمة الإنسانية، بل يتشدقون بكذب "غير مسبوق"، بأن ما كان ليس حصارا ولا عقابا ولا يحزنون، بل هو "خلل فني" لا أكثر.

التيار العباسي"، فصائلا وأفراد، يخرجون ليل نهار بالقول، ان الإجراءات حول قطاع غزة خلل فني لا أكثر، وسيتم حله قريبا جدا، رغم مرور عامان ونصف العام عليها، وتزداد حدتها يوما بعد آخر.

يوم 5 نوفمبر، خرج علينا أمين سر تنفيذية عباس ومجلسه اللا قانوني، ليعلن أن إسرائيل أبلغتهم "بتحويل أموال من "المقاصة" لقطاع غزة إن لم تحول لها كامل المخصصات السابقة"، وحاول أن يتباكي عريقات على هذا الإجراء "التعسفي" من دولة الاحتلال.

المفارقة، ليست فيما اعتبره القيادي في حركة فتح (م 7) وتنفيذية مجلس المقاطعة، إجراء لخدمة مخطط "فصل القطاع"، بل في أن هذا الشخص الذي تباكى على "الوطنية"، تجاهل كليا دوره ودور فصيله ومؤسسته فيما حدث، وبدلا من أن يقدم اعتذارا للشعب الفلسطيني عامة، ولأهل القطاع خاصة، على ما وصل اليه الحل، أن تبدو دولة الكيان أكثر "رحمة وإنسانية" من سلطة عباس ومؤسسته المخطوفة وطنيا، وتعمل على فرض تحويل "حق غزة" من أموال المقاصة" المسروقة بقرار رسمي.

في ذات اليوم الذي تباكى فيه عريقات على "الوطن ووحدته"، خرجت مالية عباس في رام الله، لتزف بشرى كبرى، بأن رواتب الموظفين أصبحت في البنوك، حيث صرفت لموظفي محافظات الشمال (الضفة والقدس) بنسبة 100%، وبالنسبة لموظفي المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) بنسبة 50%.

وبداية، القرار الإسرائيلي بخصم أموال القطاع من المقاصة هو خطوة سياسية بامتياز، وترمي فيما ترمي لتعزيز تنفيذ صفقة "التهدئة مقابل المال"، ولا علاقة لها بأي حرص إنساني على سكان قطاع غزة، ولكن لماذا لم يتساءل عريقات كيف وصل الحال بأن يسمح لحكومة الطغمة الفاشية في تل أبيب، التدخل كي تحاول فرض التحويل المالي، ومن هي الجهة أو الطرف الذي سمح لها بذلك.

ألم يكن أجدر وطنيا، ان يسارع عريقات وهو يحتل منصب الرجل الثاني في مسلسل الترابية في المؤسسة العباسية، بالعمل على وقف الجريمة المركبة ضد القطاع وأهله، وإن عجز عن وقف كل العقوبات المعادية -العقابية، فليبدأ بخطوة أقل "كلفة"، تتصل براتب الموظف المنتمي لسلطة رام الله، بدلا من صرف نصف راتب دون أي ذنب سوى انه "غزي".

أليس التمييز هنا، هو شكل من اشكال العنصرية السياسية، وكأننا في عصر "الموظف الأبيض والموظف الأسود"، ما هو مبرر هذا التمييز الغريب، والذي لم يكن يوما جزءا من ثقافة وطن، أو ثقافة شعب، اليس التيار العباسي بسلوكه وممارسته العقابية يعمل على تنفيذ مخطط "الفصل المؤقت"، بشكل مباشر.

الوطنية ليس أن تكذب أكثر من غيرك، الوطنية هي أن تعمل لخدمة من تدعي أنك تمثل، حتى لو كان ذلك زورا سياسيا.

"زمرة عباس" بإجراءاتها العقابية السياسية -الاقتصادية ضد قطاع غزة، تقوم عمليا بخدمة المشروع الصهيوني -الأمريكي، نحو "الفصل المؤقت"، ومن يبحث مقاومته يبدأ أولا بوقف تلك الإجراءات العنصرية، ودونها فأنتم شركاء في الجريمة السياسية القادمة، بل أنتم أكثر مسؤولية في تمريرها.

السؤال لم يعد لهذه الفئة الغارقة بتمرير المؤامرة الكبرى، بل لقوى تدعي حرصا وطنيا، متى تدركون الحقيقة التي لم يعد بها ما هو ضبابي، كفاكم خديعة، أو ممارسة الخديعة.

ملاحظة: بعد غياب طويل عادت فتح (م 7) إصدار بيانات باسم "قوى وطنية وإسلامية"، دون البحث فيما تقول بها، هل لها أن تسمي مرة واحدة من هي تلك "القوى" ليعلم أهل البلاد كم بتم متسولين "أنصارا"!

تنويه خاص: في سابقة سياسية غير معهودة، أعلن الرئيس التونسي رفضه لتعديل أجراه الوزير الأول، طبعا حاول من خلاله "رشوة" الغرب بـ"توزير يهودي"، رفض الرئيس يدخل البلاد في سياق صراع لرسم ملامح تونس ومستقبلها!

راية وحطة وقمباز!

كتب حسن عصفور/ بإحساس فطري بحثت عن أغاني فلسطينية شعبية، تعيد للتراث رونقه حضوره قيمته السياسية قبل الفنية، لتكون هي الحاضر العملي لشكل من اشكال "المقاومة الوطنية" للتآمرية المستمرة على القضية الوطنية الفلسطينية في ذكرى الإعلان المشؤوم.

نعم كان الفن الشعبي الفلسطيني، بأداء عديد من الفرق، خاصة فرقة الفنون الشعبية الفلسطينية، التي كانت أحد أدوات الكفاح في زمن الثورة ومنظمة التحرير، أداة فعل مقاوم، ردا خاصا على مرور 101 سنة على "إعلان بلفور" الاستعماري - الاستيطاني"، بعيدا عن البحث عن كلمات ومفردات تجرها غالبية القوى الفلسطينية، وبعض من يتذكره من دول العرب، بعد أن كان يوما حاضرا في طابور الصباح المدرسي في غالبية مدارس الأمة من محيطها الذي كان هادرا، الى خليجها والذي كان ثائرا وبات نقيضا.

الفن الشعبي الفلسطيني، كلمات وأداء يجسد تاريخ من الارتباط بالأرض وكل ما بها من تفاصيل، يجسد تلك العلاقة التي لا فكاك منها، مهما حاول البعض تمرير ما هو خارج التاريخ خنوعا وشعورا بالهزيمة.

تراث فلسطين الشعبي يحمل دروسا ليس لأهلها فهم صانعيه، وليس لأجيال جديدة منه فهم القائمين على تحديثه وحمايته من تزوير لم يعد بعيدا عن بني صهيون، بل هو رسالة لكل من غابت عنه روح الشعب الفلسطينيي وعمق حضوره في أرضه ووطنه، وكيف لها تجسيدها عبر رموز لا نهاية لها.

يرتبط الفلسطيني برايته الوطنية علما ارتفع فوق رايات الفصائل والأحزاب، هزمها في كل ميادين المشاركة، استمر رمزا لقضية وطن.

حطة بيضاء مرقطة بالأسود، كانت غطاء للرأس وإكمالا للزي الشعبي فأصبحت رمزا لثورة ولقضية، ودخلت تاريخ الأمم والشعوب بعد ان حملها الشهيد المؤسس أبو الوطنية الفلسطينية الخالد ياسر عرفات، لتصبح عنوانا لهوية، ومنها الى رمز تضامني عالمي مع فلسطين، فحيثما يكون التضامن الأممي تكون الحطة - الكوفية هي التعبير الأسمى مع قبضة مانديلا وكاسترو.

وتكتمل ثلاثية الرمز الوطني في الحضور الشعبي زيا وهوية بـ "القمباز"، ملبسا يمنح الفلسطيني هيبة وكبرياء، تغيرت الأحوال واختلفت المظاهر، ولم يختلف "القمباز" قيمة تراثية وطنية وشعبية.

يوم 2 نوفمبر، حيث أعلن وزير بريطاني "مشؤوم" ما سلب وطنا من شعب لتجمع صهيوني لخلق أداة مضافة استعمارية، عملوا طوال الوقت على تهويد ما يمكن تهويده، حتى وصولهم أخيرا الى سن قانون عنصري فاشي، لكنهم تناسوا ان هناك ما هو أقوى من التهويد، وأعمق من المساس به عبر أي قانون أو قرار، تراث شعب فلسطين في كل مدنه وبلداته، حيث التنوع والتميز العجيب، لكنه يجمع على تلك الثلاثية الساحرة " راية وحطة وقمباز".

وهروبا من بيانات "الملل السياسي" الفصائلية، والتي تصدر بشكل مبرمج تغيب عنها روح أهل الوطن، كان الفن السلاح الأقوى لشحذ الروح الإنسانية في مواجهة ذكرى الإعلان الاستعماري. فن يجيب على محاولات السرقة واللصوصية السياسية بأن التاريخ لا يبدأ بإعلان، ولن ينتهي مع قانون.

الثلاثية المقدسة "راية وحطة وقمباز" هي الرد، و" تلولحي يا دالية الوطن" فخرا وعزة وكرامة بعيدا عن الخانعين!

شعب فلسطين يؤكد لبني صهيون، من لا تراث له ولا فن له لا مستقبل له.

ملاحظة: كأن صفقة "التهدئة مقابل المال" بين حماس ودولة الكيان تطرق الباب الغزي..طيب بعد هيك صفقة وعلاقة "محبة" قادمة بينهم.. صحيح مين حيحرس الحدود!

تنويه خاص: نشر الكلام بأن مظاهرات "جمعة المشؤوم" أكدت قدرة الفصائل على التحكم بها دليل فشل مش نجاح، وهيك فقدت قيمتها الأهم بأنها قوة شعبية مش حزبية.. والفرق كتير كبير بينهما لو البعض بيفهم!

رسالة "أمنية" مصرية لرام الله وتل أبيب!

كتب حسن عصفور/ في مشهد "شعبي" مؤثر عاشته مدينة خانيونس تكريما لشهداء شرقها، يوم الجمعة 16 نوفمبر 2018، كانت المفاجأة الأهم عندما حضر رئيس الوفد الأمني المصري ليشارك في مهرجان تأبيني لشهداء "غزوة شرق خانيونس"، بعد أن قدم العزاء لإسرهم في ذات اليوم.

المفاجأة، ليست مشاركة مصرية في تعزية أو مهرجان، بل في حضور محدد ومعلوم بأنه لمن شارك في عملية خاصة مع قوات الاحتلال، ولعلها المرة الأولى التي يقوم مسؤول مصري، أمني أم سياسي بالمشاركة في مهرجان لحركة حماس، فكيف وهو لشهداء مواجهة مع قوة احتلالية، وتحدث به قائد حركة حماس في قطاع غزة، أصاب كثيرا في الحديث بما يتعلق بالنداء التصالحي، وأخطأ عندما تناول تشكيل غرفة المعليات المشتركة كتجربة للمرة الأولى، وبعيدا عن تبريرات حمساوية معتادة ومملة دوما بما يتعلق بتاريخ الثورة، فهو الشخصية التي تنتظر منها جموع الشعب ما هو مختلفا سياسة وسلوكا وتقديرا لتاريخ صنع المجد الوطني الفلسطيني.

مصر، وعبر حضور اللواء أحمد عبد الخالق مهرجان حماس "التأبيني"، اكدت أنها ترى في الحركة "شريكا سياسيا" يمكن العمل معه دون البحث عن "ثغرات" هنا أو هناك، بل انها تعلن بذلك أنها ترى فيها القوة صاحبة السلطة المقررة في قطاع غزة.

مصر، وعبر مشاركة رئيس وفدها الأمني في عزاء وتأبين أسر شهداء "عملية شرق خانيونس"، أن سلاح كتائب القسام وبالتالي سلاح الأجنحة العسكرية

للفصائل كافة، ليس جزءا من مفاوضات تجري بين حماس والكيان عبر الشقيقة الكبرى، وأن معادل "التهدئة مقابل المال" لا تشمل ذلك السلاح، وفق الرؤية المصرية وليس كغيرها.

مصر، وعبر تلك المشاركة الأكثر من رمزية، وجهت رسالة الى حركة فتح (م 7) ورئيسها محمود عباس وبعض قادتها ممن يبحثون كيفية المس بسلاح الأجنحة العسكرية، أن لا مجال للربط بين مباحثات المصالحة وبين ذلك السلاح مطلقا، وعلها رسالة تغلق الباب أمام "شرط عباسي" يكرره منذ فترة، كان آخرها يوم الخميس 15 نوفمبر عندما كرر "شروطه" لإتمام المصالحة، من التمكين المطلق له وحركته وحكومته على قطاع غزة، مع مصادرة كل سلاح غير سلاحه وحل "ميليشيات غير شرعية".

مصر، وعبر تلك المشاركة، أكدت أن قطاع غزة بمن فيه سكانا وقوى هو جزء من الأمن القومي المصري، وأن التلاحم ما بين مصر وفلسطين عبر بوابتها الجنوبية راسخ في الوعي المصري، شعبا ودولة.

مصر، عبر تلك المشاركة، أكدت ان جهودها للوصول الى تهدئة مع الكيان ليست رهنا بـ"مال مسموم"، مستغل الكارثة الإنسانية لفرض جدول "أعمال غير وطني"، فضحته كلمات مندوب قطر السامي وهو يهمس بصوت "مسموع" لقيادي في حماس، بعد أن قام بإدخال "حقائب المال" بالتنسيق مع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

مصر، أعادت "تلميع ذاكرة البعض" - الجملة التي كان الشهيد المؤسس للكيانية الفلسطينية الأولى الخالد ياسر عرفات يرددها في وقت أزمة ما - بأنها "أم الولد" في العلاقة التاريخية بفلسطين وبوابتها الجنوبية تحديدا.

هل تنهي هذه الرسالة المصرية " الأمنية - السياسية" أحد "شروط عباس" المتعلقة بسلاح الأجنحة العسكرية، بل بالأجنحة ذاتها، أم يجدها بعض المرتعشين من التصالح الوطني فرصة هروب جديد، ذلك ما يتسحق الإنتظار، رغم ان "الجواب يقرأ من عنوانه".

ملاحظة: "الغرفة المشتركة" للأجنحة العسكرية مثلت نموذجا للسنوار، طيب لما لا يقابلها "غرفة سياسية مشتركة".."شراكة السلاح" يجب أن تكون نتاج لـ"شراكة سياسية"..مش هيك العلم بيقول يا يحيى!

تنويه خاص: من مفارقات الزمن، ان الإعلام الأمريكي الذي يقف تقليديا مع إسرائيل، مدافعا بلا حق عن كل جرائمها، هو ذات الإعلام الذي يقف ضد ترامب، رغم أنه قدم لإسرائيل ما لم يقدمه غيره.. "فتش عن المصلحة الأخرى"!

رسائل حماس السياسية في جمعة "التهدئة"!

كتب حسن عصفور/ استبقت حركة حماس، جمعة "المقاومة ستنتصر"، بالكشف عن صور "الخلية الإسرائيلية" التي نفذت عملية خانيونس، واعتبرته "انجازا وطنيا واستخباريا كبيرا"، وهو من زاوية يستحق ذلك، لكنها لم تكمل الرواية الى نهايتها، ما يجب أن يتم تناوله بشفافية ومسؤولية أيضا، خاصة وأن الروايات في الجزء المخفي يشير الى مخاطر لا تقل أهمية عن الإنجاز ذاته.

لكن، المثير حقا، والذي يثير الانتباه، واقع الجمعة الـ 35 لمسيرات كسر الحصار، حيث كان أقرب ما يكون الى يوم عادي، حضور هادئ جدا، والصخب المرافق لما سبق منذ انطلاقة مسيرات الغضب 30 مارس 2018 غاب كليا، وبعيدا عن أرقام الجرحى والشهداء التي كانت جزءا من تلك المسيرات، فالمشهد لم يكن متماثلا مع أي "جمعة" سابقة، رغم أن مسماها كان "المقاومة ستنتصر"، ما يفرض مشاركة واسعة جدا شعبية لتكريس قوة المسمى.

غياب الحضور الجماهيري المعتاد عن الجمعة الأخيرة، لم يكن "تخاذلا شعبيا"، بل جاء بقرار "رسمي" وغير معلن من حركة حماس وأمنها، لفرض قواعد "التهدئة"، وعدم الذهاب لتصعيد جديد يؤدي الى الانجرار لعمل عسكري ليس مناسبا، في ظل النقاش الداخلي الإسرائيلي.

ليس معيبا أبدا، ان يتم مراجعة المسيرات بما يخدم الرؤية الوطنية، بل كان ذلك مطلبا عاما بعد أن فقدت المسيرات بعضا من أهدافها وتحولت الى وسيلة لها

غايات مختلفة نسبيا، لكن المراجعة يجب أن تكون علنية، ويتم توضيح كل ما يجب توضيحه، كي لا يذهب البعض الى تفسيرات بعضها صواب وبعضها مناكفة.

التوضيح ضرورة، وخاصة بعد فيديو الفضيحة للمندوب السامي القطري وهو يهمس بصوت تلفزيون لقيادي حمساوي بطلب الهدوء مقابل المال، الى جانب تصاعد تهديد مسؤولي دولة الكيان بالمساس بقيادة حركة حماس وعودة ملف الاغتيالات، بل أن بعض "شركاء" الحركة في العمل لا يعلمون حقيقة التفاهمات "السرية" التي تمت بينها وبين تل أبيب، عبر وساطة مصر ودور قطري خفي.

عندما أعلن قائد حماس في غزة يحيى السنوار عن الفخر بوجود "الغرفة المشتركة العسكرية"، كان السؤال وهل هناك "غرفة سياسية مشتركة" تقرر المسار القادم كما قررت حركة المواجهة العسكرية، وأدارتها بمهنية فاقت ما كان سابقا، حيث الضرورة تفترض ذلك، وكي لا تبقى "الشراكة" وفقا للمزاج الفئوي أو لغرض "الاستخدام المؤقت".

من أبرز ملامح جمعة التهدئة الأخيرة، ان قوات الأجهزة الأمنية لحركة حماس حرصت على منع أي احتكاك مباشر بين المتظاهرين وقوات الاحتلال، وشكلت "حاجزا مانعا" للذهاب الى السياج الفاصل، في مشهد تدريبي لما سيكون لاحقا، من وجود "منطقة عازلة" في المنطقة.

رسالة حماس السياسية الأهم من جمعة التهدئة الأخيرة، أنها تمتلك كل "مفاتيح اللعبة السياسية – الأمنية" في قطاع غزة، ما يؤكد معادلة جديدة بأن كل ما سيكون لاحقا من ترتيبات عليه ان يدرك تلك الحقيقة بشكل كامل، بمصالحة أو بدونها، هي صاحبة اليد العليا في قطاع غزة، عادت "سلطة عباس" أم استمرت "سلطة حماس".

نجحت حماس في الأسابيع الأخيرة في أن ترسم المشهد الذي يخدم رؤيتها، سواء بفرض وقف إطلاق النار، أو كشف صور "خلية خانيونس" بشكل مسرحي مثير، او ما شهدته "جمعة التهدئة"، رسائل تؤكد أن ما كان سابقا لن يكون لاحقا.

قادم الأيام ستكشف تطورات لن تراها حركة فتح (م 7) مناسبة لها ابدا، حتى لو قدم لها القطاع على طبق من "ألماس"!

ملاحظة: بعد 26 عاما تعترف الطغمة الفاشية في تل أبيب بارتكابها مجزرة إغراق سفينة كانت تقل مهاجرين قبالة سواحل لبنان، عام 1982، الاعتراف بتلك الجريمة مر كأنه خبر عادي جدا، رغم انه دليل إثبات لا يتكرر كثيرا.. آه صحيح الشهداء مش خاشقجي!

تنويه خاص: كم كان معيبا ان يطالب وزير خارجية روسيا لافروف بعودة سوريا الى الجامعة العربية.. متى تنتهي تلك المهزلة التي فرضتها معادلة أمريكية عبر أداتها قطر في حينه..كفى!

"سمسرة فلسطينية" في اختراق إسرائيلي للخليج!

كتب حسن عصفور/ بشكل متسارع، وخارج كل "المألوف السياسي"، باتت دولة الكيان حاضرة بعلنية في غالبية دول الخليج، بعد ان كان ذلك "حكرا" لقطر صاحبة التبادل الخاص في علاقات منذ ما بعد انقلاب الأبن على الأب عام 1995، وبعض "علاقات خجولة" بين مسقط وتل أبيب، مع زيارة شمعون بيريز للعاصمة العمانية عام 1996.

زيارة رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، نتنياهو العلنية المفاجئة الى مسقط فجرت، حالة جدل عما تحمل من أسباب وأهداف، وتوقيت الزيارة وصلتها بما قبلها من زيارة لرئيس سلطة رام الله وحركة فتح (م 7)، وهل هناك ترتيبات خاصة في الحدث السياسي "الغريب".

زيارة نتنياهو الى عُمان، جاءت بعد زيارة وفود من الكيان لقطر والإمارات، بمسميات مختلفة، أحداث سياسية كان لها، ان تفجر غضبا عاما في زمن سابق لكنها مرت مرورا سلسا وهادئا، بل وكأنها أصبحت جزءا من الحياة اليومية للمنطقة.

وبدأت وسائل اعلام عبرية تروج مجددا الى، ان هناك زيارة جديدة لرئيس حكومة الكيان لدولة عربية، كل المؤشرات تؤكد انها مملكة البحرين، مع الإشارة أن رئيس مجلس "الأمن القومي الإسرائيلي" شبات زار المنامة لترتيب تلك الزيارة.

الاختراق الإسرائيلي للخليج، يمثل خروجا على "الشرعية العربية" ومبادرتها الرسمية، التي ربطت علاقات "التطبيع" مع الكيان بالسلام الشامل، يتم بمساعدة رسمية فلسطينية، وسمسرة سياسية علنية وسرية، بدأت بشعار كاذب، كرره رئيس سلطة المقاطعة محمود عباس بأن زيارة السجين لا تعني زيارة السجان، وذلك لفتح الباب بدعوة العرب لزيارة القدس المحتلة، وهو يعلم تماما، ان ذلك يحتاج ممرا إجباريا عبر موافقة رسمية إسرائيلية، ما شجع البعض الباحث عن "علاقة خاصة" مع الكيان، من باب "زيارة السجين"، فسارعت البحرين بإرسال وفد "شعبي" الى القدس عبر الباب الإسرائيلي ديسمبر 2017.، وبغطاء "الرسمية الفلسطينية".

في شهر يوليو 2016 كشفت الخارجية الإسرائيلية عن زيارة اللواء السعودي أنور عشقي وعقده لقاءات مع مسؤولين رسميين في تل أبيب، سببت إرباكا سياسيا أدى لتوضيح رسمي من الخارجية السعودية، بأن تلك الزيارة لا تعكس الموقف الرسمي، ورغم هذا التوضيح الرسمية، قام رئيس الاستخبارات السعودية خالد بن علي الحميدان في شهر فبراير 2017، بزيارة الى تل أبيب ورام الله، زيارة مثلت "خرقا رسميا" لأهم مسؤول أمني عربي للكيان من خارج الدول الموقعة على اتفاقات رسمية.

خلال الغزوة الأخيرة، ومع نقاش وقف العدوان بعد رسالة "تهديد" مصرية، كشفت الأنباء عن مشاركة رئيس الموساد للمجلس الوزاري المصغر، ليقدم تقريرا عن تطورات العلاقات مع بعض دول عربية وإسرائيل، فيما أشار نتنياهو ان تم تحقيق مكاسب هامة جدا لا يمكن الإعلان عنها، لكنه أشار الى واحدة منها، وهي موافقة سلطنة عُمان على أن تحلق شركات الطيران الإسرائيلي فوق سماء عمان في طريقها للهند.

"الاختراق الإسرائيلي" للجسم الرسمي العربي، ما كان له أن يحدث بالطريقة الوقحة لولا "شراكة" من عباس وبعض فريقه، خاصة جبريل الرجوب، والذي قاد أول عملية اختراق سعودية بزيارة اللواء عشقي الى تل أبيب، ثم قام بزيارة سرية لمسقط وزيارة علنية للمنامة لتشجيعهم على فتح الباب العلاقة مع إسرائيل، والكذبة المفضوحة دوما للتأثير على قرار نتنياهو العودة لمفهوم "حل الدولتين".

كان التقدير أن تفتح سلطة المقاطعة في رام الله "حربا سياسية" علنية ضد هذه الخطوات الضارة وطنيا، لكنها صمتت بل ومنعت ناطقيها من تناول تلك الزيارات، ولو حدث أي احراج يتم اللجوء الى التعميم الذي لا يعني شيئا سوى تأكيد المؤكد انها "شريك عملي" في هذه الكارثة السياسية.

السمسرة الفلسطينية لحركة "الاختراق الإسرائيلي" للعمق العربي، يستبق العرض الأمريكي لـ "صفقة ترامب الإقليمية"، ما يمثل هدية سياسية كبرى لتلك الصفقة، والتي يدعي فريق المقاطعة انهم يرفضونها، وكأن المسألة ماذا تقول بيانات "وهمية" كاذبة، وليس افعالا وحقائق تكشف كم أن تلك السلطة تحولت في تنسيقها مع الكيان من "الأمني الداخلي" الى "الاستراتيجي الخارجي"، ثمن يدفع لترتيبات فيما بعد عباس، وفرض شخصية بعينها ليصبح "حاكم المقاطعة القادم"، كما حدث ما بعد اغتيال الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات وتحضير المسرح السياسي لفرض اسم بعينه بديلا وليس خلفا، خاصة وأن "هدايا" الشخص المرغوب لا تتوقف منذ أن كسر الثابت الوطني فيما يتعلق بهوية المسجد الحرام محيطا وساحة وجدار، بإعلانه عن "حق اليهود" في الجدار باعتباره من بقايا "الهيكل".

سمسرة الاختراق التهويدي، يجب ان لا تمر هذا المرور السلس فلسطينيا، كما ان ذلك يجب أن يكون جزء من مهمة الجامعة العربية دفاعا عن مبادرتها الرسمية، وألا تختفي خلف جدار "أهل البيت أدرى بشعابه".

ملاحظة: حرب إسرائيلية على يحيى السنوار هي جزء من المشهد القادم، حكومات الكيان دوما لا تحتمل قيادات حماس التي تعمل لبناء علاقات وطنية بعيدة عن "الفئوية" و"الظلامية السياسية"، تهديدات يجب التعامل معها كحقيقة وليس تهويش.

تنويه خاص: تطاول بعض الموتورين على حركة الجهاد والقيادي خالد البطش يكشف الى أين هبطت "طائرة فريق المقاطعة" خارج النطاق المسموح به وطنيا.

"شراكة الدم" حاضرة و"شراكة القرار" غائبة!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك الكثير مما يمكن اعتباره "أسرارا" في عناصر "الصفقة الإسرائيلية - الحمساوية" بمختلف مسمياتها، لكن الجوهري فيها، "تهدئة مقابل مال" الى حين أن تأخذ بعدها الكامل نحو تكريس "واقع جديد".

وفي داخل الكيان واعلامه، برز يحيى السنوار، قائد حماس في قطاع غزة، كرافعة لتلك الصفقة، التي أصبحت قيد التنفيذ، دون إعلان رسمي، من طرفيها وراعيها المصري، وعرابها التمويلي القطري، خاصة بعد أن كشفت أنه صاحب المعادلة الذهبية "التهدئة مقابل المال".

ربما حاول السنوار، عبر تلك المعادلة ترجمة مقولة حماس "الخادعة"، أن لا ثمن سياسي للصفقة فلجأ الى تلك "الصياغة" التي حملت كثيرا من الريبة تفوق أي بعد سياسي كان يمكن ان يكون، لو أصبح الحديث واضحا، لكن الهروب "الإيجابي" ذهب الى "دهاليز نفق" مريب، بحيث أحالت الحركة الشعبية الأهم في السنوات الأخيرة، مسيرات الغضب، الى "بضاعة تقايض بثمن مالي".

وكما الحديث دوما، فلا صفقة بلا ثمن سياسي، وفي قطاع غزة، أي صفقة كانت، هي صفقة سياسية بكل معنى التعبير، تكريسا وممارسة وواقعا، ولعل الرابح الأكبر سياسيا منه هو دولة الكيان، وبشكل نسبي حركة حماس كفصيل يبحث تعزيز موقعه في القرار المستقبلي.

المثير في آلية البحث عن "المعادلة السياسية" بين الكيان وحماس، ذلك الغياب العملي للدور "التشاركي" في اتخاذ القرار وآليته، في تحديد مسار الحركة الشعبية، التي انطلقت بشكل جمعي، وأكدت قواها ذلك بتعبير بات جزءا من الثقافة الوطنية "شركاء في الدم"، فلا تمييز بين مشاركي المسيرات في الانتماء، شهداء وجرحى ومصابين، مسيرات أنجبت حالة من "التوحد الشعبي الميداني"،

أعاد ما كان في الانتفاضة الوطنية الكبرى 1987، ما يجب أن يفرض مقابلا عمليا من "التوحد السياسي".

ولكن، مؤشرات الحركة السياسية والاتصالات المختلفة، بل وما يتم من تنفيذ بعضا من "التفاهمات" لا يعكس تلك الدرجة من "شراكة الدم"، فالطابع الفردي في الغالب هو "سيد الموقف"، وحركة حماس لا تزال تتعامل بذات "الفوقية" السياسية، تمنح أو تمنع عن "شركاء الدم" المعلومات حول ما يدور، وسلوكها معهم حسب "الهوى" وبـ "القطعة" وليس ضمن رؤية محددة واضحة، ضمن آلية متفق عليها.

بالتأكيد، حماس تتعامل مع مختلف القوى بما يؤكد أنها وحدها صاحبة القرار، وأن "الشراكة الميدانية" لا تترجم تساوي في "الشراكة السياسية"، مبدأ قد يكون مرتبطا بتوجهات الحركة "الإسلاموية" في المرحلة القادمة، ضمن استعدادها العملي لـ "وراثة" دور حركة فتح التاريخي لتقود المرحلة القادمة، حتى ولو كانت البداية من قطاع غزة، والى حين تأكيد ذلك، فهي ستتعامل مع القوى أيا كانت طبيعتها، ضمن معادلة الاعتراف بدورها، فكل من يؤكد تلك "الريادية" لحماس سيكون الأكثر قربا والمرشح المفضل لها في "شراكتها" الجديدة.

حماس، تعلم ان المرحلة القادمة لن تكون المصالحة حاضرة، ولذا فالإدارة السياسية في قطاع غزة هي "قيادة حمساوية"، بذرائع مختلفة، وربما لن تلجأ الى تشكيل أي شكل من "الشراكة" تحت ذريعة عدم الذهاب الى خلق "بديل مواز"، والحقيقة ليست كذلك ابدا، بل هي تعمل على تكريس الفردية السياسية للتحكم في مسار مختلف مناحي الحياة في قطاع غزة.

يمكن لـ "شراكة الدم"، ان يكون لها بعضا من "شراكة سياسية"، وبحسابات دقيقة كي لا تذهب بعيدا في تعزيز ما بات يعرف بـ "الفصل المؤقت"، ولعل تلك "الشراكة" هي جدار الوقاية الوطني من الذهاب الى الأخطر.

هل تفكر قيادة حماس في التعامل الإيجابي مع القوى السياسية وفقا لمعادلة تعاونية إيجابية، أم تواصل سلوكها في تكريس "فردانية القرار"، تلك هي المسألة التي يجب أن تكون على طاولة بحث "شركاء الدم" قبل فوات الآوان.

ملاحظة: دولة الكيان لم تنتظر كثيرا لتعزيز علاقاتها بالبعض الخليجي، فبدأت فورا بعرض "مشاريع مستقبلية".. خط سكة حديد بين الخليج وإسرائيل.. طيب أصحاب "القرار المستقل" شو رأيكم أو شو عندكم رد!

تنويه خاص: "خطبة وداع" القرضاوي لمنصبه في "اتحاد علماء الإخوان المسلمين"، كانت أبرز وثيقة نفاق في تاريخنا المعاصر، بقوله لولا أردوغان لسقط الإسلام.. شكرا يوسف فما قلته أثبت كل ما يقال عنكم "دينكم مصلحتكم"!

"عملية خانيونس" لـ "تحرير معابر غزة"!

كتب حسن عصفور/ من حيث الشكل نجحت حركة حماس وجناحها العسكري "كتائب القسام"، ان تحيل الحدث الأمني الأخطر منذ سنوات عليها الى "فعالية بطولية"، ومشهد كأنه فعل لا سابق له، وخدمة للأمن القومي العربي، رغم ان هناك عشرات الأسئلة الأمنية – السياسية التي يجب أن تستبق تلك "البهرجة المثيرة"، وهي في أحد جوانبها لها أهداف مختلفة، مع كل التقدير لشهداء العملية من خانيونس، وشرقها.

من حق حماس تسويق ما يمكنها تسويقه للخارج الفلسطيني، وتعمل على أن تعزز مكانتها في الداخل الفلسطيني، في ظل المشهد العام إقليميا وفلسطينيا المصاب بـ "هلاك" نادر وهشاشة سياسية غير مسبوقة، فلم تعد دولة الكيان "عدوا مركزيا" للأمة العربية، بل لم تعد خطرا على غالبيتها، كما يقال من هنا وهناك، بعد أن تغيرت أولويات المواجهة في منطقتنا من محيطها "غير الهادر الى خليجها غير الثائر".

حماس تعمل ومنذ "عملية خانيونس"، ان تصنع منها ما ليس بها، بل وتخفي ما عليها كثيرا، وتمكنت من صناعة حركة مشهديه مثيرة عبر حركة الصور التي

سيطرت كثيرا على واقع الخبر المحلي وبعض العربي والدولي، بل انها تمكنت بفضل تلك "الحركة المثيرة"، ان تفرض على إسرائيل نقاشا إجباريا حول صور المجموعة التي وصفتها حماس بأنها وراء عمليات أمنية في القطاع والخارج.

ولكن، الأهم من كل ما عرضته حماس من فعل إثاري، ما قررت تجاهله، مما تبحث عنه ما بعد تلك العملية، ومن راقب تصريحات قادتها وكتائبها وإعلاميها، سيجد أن الرواية القساميه اشارت بتركيز شديد على أن دخول "الخلية" الإسرائيلية كان عبر معابر قطاع غزة، بشكل طبيعي، تلك المعابر التي تسيطر عليها السلطة في رام الله، ولا يوجد حضور أمني للقوات الأمنية الحمساوية.

خيط ناظم للرواية منذ تصريحات القيادي التاريخي في الحركة د. موسى أبو مرزوق، التي أشار فيها الى تلك النقطة الاتهامية، ثم تتالت في كل ما صدر من بيانات وروايات.

لا نعرف كم من أبناء الشعب الفلسطيني يمكنه أن يأخذ تلك الرواية بالجدية التي تسعى حماس الى تكريسها، لكن المؤكد أن غالبية أهل القطاع قبل الضفة يدركون تماما مدى "هزالة" تلك الذريعة التي بنت عليها رواية "الاختراق الأمني".

لو ارادت حماس فعلا أن تؤكد روايتها، عليها أن تتقدم برواية متكاملة لمدى "الاختراق الأمني" الذي حدث، ومسبقا ليس مطلوبا على الإطلاق إعلان نتائج ذلك في وسائل الإعلام، لكن يمكن تقديمها الى لجنة وطنية فلسطينية محددة، ولجنة خاصة من المجلس التشريعي في غزة، تضم نوابا من حماس وغير حماس ممن يقبلون ذلك.

مطلوب تقديم أجوبة، متى بدأت تلك الخلايا عملها، ومكان إقامتها، ومدى الضرر الذي حدث، وهل هناك "متعاونين محليين" معها، وبالتأكيد هناك الكثير من الأسئلة المهنية التي تتعلق بتلك العملية التي اساءت فعليا الى الوضع الأمني في قطاع غزة، رغم كل ما يمكن الادعاء عكسه، دون أن تنسى أن كشفها لم يكن بقدرة أمنية بل بفعل صدفة لا أكثر.

دون القيام بذلك، يصبح الهدف الأساسي من رواية حماس "المثيرة"، ليس سوى "تحرير معابر قطاع غزة" من بيت حانون الى رفح مع كرم أبو سالم وكارني وغيرها من وجود ممثلي سلطة رام الله، وعودة قوات حماس الأمنية بشكل مباشر على تلك المعابر.

ليس صعبا على حماس الإطاحة بممثلي سلطة رام الله، وعمليا يدرك العامة، كم ان أولئك "الممثلون" يصابون بهلع داخلي من جبروت الأمن الحمساوي غير المشارك "نظريا" على تلك المعابر، لكنهم حاضرين بقوة تفوق التواجد المباشر، ينفذون ما يريدون تنفيذه، بإسم جهة أخرى، يجنون مرابح دون دفع ثمن، ومعبر رفح المثال الأكثر وضوحا.

تستطيع حماس أن تعلن "تحرير المعابر" من سيطرة ممثلي سلطة "التنسيق الأمني"، لكن عليها التفكير جيدا وجدا، بأنها بتلك الخطوة تتكامل مع ما يريده بعض أقطاب "تحالف عباس السياسي"، لتكريس الفصل المؤقت لخدمة مشروع ترامب وصفقته الكبرى.

بالتأكيد، حماس لم تعد تولي اهتماما لتهديدات "التحالف العباسي" لفرض مزيد من خطوات غبية، فهي ضمنت جيدا نتائج صفقة المعادلة الذهبية "التهدئة مقابل المال" التي بدأ تنفيذها وبنجاح، لكن الجانب الأهم هو البعد السياسي لذلك "التمثيل الرمزي" لسلطة رام الله على معابر القطاع.

حاذروا القيام بـ "حماقة سياسية" ثمنها يفوق كثيرا سيطرة مظهرية وبحث عن منافع آنية.

ملاحظة: كما اليوم أقرت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين عام 47، وبات مع الزمن يوما عالميا للتضامن مع شعبها، تخيلوا كيف حال التضامن عمليا.. بيانات بلغة مكررة خالية من أي روح إنسانية وليست سياسية .. مشهد حالنا هو العار وليس الآخرين!

تنويه خاص: أحسن حزب الشعب برد على تجاهل وزارة تربية عباس تأريخ الحزب الكفاحي، ورموزه التي يتغنى البعض بما كتبوه.. الغضب لا يجب أن

يقتصر بيانا لشخصية لا تقيم وزنا لاحتجاج لفظي، هناك سبل عملية قادرة على تصويب الجريمة السياسية أكثر فعلا وأثرا.

غزة ما بعد 11 نوفمبر ليس كما قبلها!

كتب حسن عصفور/ عملية خانيونس ليلة 11 نوفمبر، ربما تسجل في تاريخ المواجهات مع دولة الكيان، كمفصل من مفاصل المشهد السياسي، بما سيكون أثرها تطورات متعددة الأهداف.

عملية خانيونس، فتحت الباب لأول عملية "استعراض قوة فصائلية فلسطينية"، كان الحديث عنها يدور في جلسات مغلقة، تصريحات بعض الساسة ومسؤولي أجنحة مسلحة، بأن أي عدوان جديد لن يمر دون رد، وسيكون "مؤذيا" للكيان.

في حسابات "النميمة السياسية" الغزية، وبالتأكيد خارجها، لم تكن تلك التصريحات تؤخذ بجدية كاملة، خاصة ما تسرب على لسان قائد حماس يحيى السنوار، في جلساته الأخيرة، التي هدد فيها بأن تل أبيب ومقر وزارة جيش العدو لن تكون بعيدة عن "صواريخ غزة"، تصريح أثار كل أشكال "الهمهمة" بين أهل القطاع.

لكن ما كان في اليوم التالي لـ "عملية خانيونس"، والتي أدت لاستشهاد سبعة من شباب شرق المدينة، وقتيل عسكري إسرائيلي، كان ردا سريعا لهدف محدد، كشفت الأجنحة العسكرية أنها تستطيع أن تكسر بعضا من أصابع صناعي الموت في جيش الكيان، صاروخ "غير مرتعش"، والملفت ليس دقة إصابة الهدف، بل فيما كان قبلها، حينما انتظر مطلقي صاروخ غزة، نزول عشرات جنود جيش الاحتلال من الحافلة، رسالة قد تكون أكثر اثرا من ضرب الحافلة، بأنه كان بالإمكان قتل عشرات من جندوكم.

صواريخ غزة، أصابت أهدافا وألحقت أذى ووصلت الى بعض مما كان عنه الحديث، ومع أي تطور قد تصدق "روايات قصف تل أبيب"، والتي هي "رغبة

قصوى لغالبية شعب فلسطين، بل ربما لغالبية بني العروبة"، لكن الرغبات ليست دائما قابلة للتحقيق دون حسابات خاصة.

المشهد ما بعد توقف "جولة المواجهة الراهنة"، وبلا أي تردد لن يعود الى ما كان قبلها، عملية ستجبر الجميع، الى تسريع خطى الوصول الى إقرار رسمي لمعادلة "التهدئة مقابل المال"، وسيصبح المطالبة بها ليس من بعض حكومة الطغمة الفاشية في تل أبيب، بل غالبيتها، وربما تصبح "مطلبا شعبيا إسرائيليا"، الى جانب أن حركة حماس والجهاد، ومن معهما من قوى دفعت بقوة عسكرية، سترسمان "خريطة عمل" غير التي كانت، وستذهب مفاوضات المعادلة الى مدى قد يزيد عما تم الإشارة اليه، ولن تجد سلطة رام الله ورئيسها وكذا فتح (م 7)، ما يمكنهم القول بأن حماس "باعت الدم بكم مليون، ولن يكون لكلام المندوب السامي القطري المعيبة "نبي هدوء" قيمة بالمعني الدقيق.

ما بعد عملية خانيونس، وما تلاها من مواجهة أوسع من المعتاد مؤخرا، ستخلق واقع سياسي جديد، الطرف الأضعف سيكون "ممثل الرسمية الفلسطينية"، والذي خسر فرصة الحضور السياسي، لو ان رأس المقاطعة بعد عملية خانيونس، تصرف كرئيس لشعب، وهاتف رئيس حركة حماس لبحث تطورات المشهد، وأن يعلن تسخير الرسمية لخدمة أي فعل للرد على أي عدوان قادم، كان لفتح (م 7)، ان تصبح ذات مصداقية في كلامها لو انها أصدرت بيانا تستنكر فعل إسرائيلي، وتعزز من أزر الفعل الكفاحي مع فصائل القطاع، وان لا تبقى صامتة كأن ما كان ليس في بلادنا وليس سقوط شهداء برصاص عدو.

أن تتذكر "الرسمية الفلسطينية، واجبها بعد أن أصبحت المواجهة ساخنة جدا، ونطقت صواريخ غزة ردا على قصف عدواني أعمى، فتك لن تحسب لها، بل عليها، حركة متأخرة لتقول أنا هنا، لكنها لم تبدأ من حيث يجب أن تبدأ، فسقطت ثانية بتجاهلها الاتصال مع قيادة حماس والجهاد لتنسيق المواقف التي يمكن أن تكون، هل سيأخذ أي كان نداءات رئيس "تنفيذية المقاطعة"، وهو لا يعلم موقف أصحاب قرار المواجهة.

كيف لعباس ان يتحرك وهو على غير علم بمطالب من يمسك قرار وقف الصاروخ أو إطلاقه، هل من سيصدقه لو طالب بوقف عدوان، أي كان سيطالبه بأن توقف فصائل القطاع أيضا.

من جديد، أكد عباس وتحالفه انهم خارج حسابات الوعي السياسي، وأنهم يعملون بحساب غير الحساب، لذا ما سيكون بعد عملية خانيونس وما تلاها، حسابات سياسية هم خارجها، نتاج سياسي لمواجهة تعزز أكثر معادلة "التهدئة مقابلة المال" وفصل مؤقت للضفة عن القطاع، دون أن يكون هناك كمية غضب وطني كما كان قبلها.

المواجهة ستولد نتيجة سياسية لا مفر منها، لن تسجل بأنها "نصر مبين" بل ربما تحمل مسمى غير ذلك "ثغرة مبينة"، ولنا في قادم الأيام عبرة!

ملاحظة: غريب أمر الفلسطيني، ان يسقط صاروخ غزة بدقة متناهية لتدمير منزل في عسقلان ليقتل ساكنه الذي تبين انه خليلي مقيم وزوجته، فتلك من عجائب احالت "الفرحة" بما أصاب الصاروخ الى "غم" خاص .. أيها الفلسطيني أحيانا ما أنحسك!

تنويه خاص: ما زال من الأكرم وطنيا ان تكون كل البيانات باسم غرفة العمليات المشتركة للأجنحة العسكرية وبلاش تصريحات حسابها مش دقيق .. الجمع ربح وطني خالص.

فرح البعض "الغزي" بمرارة سياسية!

كتب حسن عصفور/ بما يشبه "احتفالات نصر كبير"، سارعت بعض فصائل في قطاع غزة، وفي المقدمة حركة حماس، تعبيرها عن البدء رسميا بتنفيذ الخطوات الأولى لصفقة "التهدئة مقابل المال"، عبر "حزمة تسهيلات مالية"، سيتم العمل بها وفق ترتيبات خاصة.

"فرحة حماس" المبالغ فيها مفهوم تماما، لأنها تبحث عن أي "نصر" او "مكسب" لكسر حصار أصاب أهل القطاع بكل نوبات غير إنسانية، فرحة كشفت

ان "المسألة الوطنية" ليست حاضرة بالقوة التي تعكسها شعارات تسود البيانات اليومية، لكنها تراجعت مع أول "مكسب" جزئي، على طريق ما هو "ربح أكثر وفرة".

ربما يحق لحماس ومن يدور في فلكها "المالي" من مسميات فصائلية، أن تفتح مهرجانات "الفرح"، وأن تصدر ما يحلو لها "كلاما"، لكن الجريمة أن تنساق بعض أطراف وطنية للتعبير عن "حزمة التسهيلات"، وكأنها حقا "نصر سياسي"، فرضته الأطراف الفلسطينية.

بلا أي مجاملة، رفع الجريمة الكبرى عن قطاع غزة وكسر الحصار ضرورة وطنية لا بد منها، وأي خطوة يمكن تحقيقها في هذا السياق خطوة مرحب بها، ويجب العمل على مواصلة المزيد الى أن ينتهي كليا، فهذا حق وليس منحة أو هبة من هذا أو ذاك، لكن ما حدث يوم 6 نوفمبر ليس سوى "شذرات" تحسينية لا يمكن اعتبارها "خطوات لكسر الحصار"، فتحسين رواتب موظفي حماس مسألة "فنية" تتعلق بتوفير "أموال" لها بأي طريقة ممكنة، لكنها تبقى رهينة توافق مع إسرائيل ضمن حسابات تعلمها جيدا قيادة حماس، وما هو المقابل لها، فيما غيرها لا يمكن اعتبارها "ربح يستحق الفرحة المتسرعة" وفق بيانات وكأنها معدة سلفا تم توزيعها في ذات اللحظة.

أن تفرح لأي خطوة ما تكسر بعضا من ظلام، فذلك حق، أن تستمر الكهرباء ساعات أطول مما كان فهي بالتأكيد خطوة تريح بعضا من البعد الكارثي للحياة لأهل القطاع، لكن الكارثة الكبرى، أن تصر حركة حماس وفلكها الفصائلي، أو بعض ممن يبحثون "توافقا" معها، على أن الذي حدث ويحدث ليس له أي ثمن سياسي، وكأننا في عالم أصبحت أخلاقه "ملائكية" دون سابق إنذار، او أن الكيان أصيب بهزة شمولية هددت وجوده ومستقبله.

الجريمة بالإصرار على نشر "ثقافة الإستغباء"، لا تقل عن جرم من يدعي زورا وكذبا بأنه أسقط صفقة ترامب، ويبحث عمن يكتب له أوصافا تمنحه ما ليس به، ولن يكون ابدأ، فمنزله ومكتبه وحركته باتت تخضع عمليا لآلية تنفيذ تلك الصفقة، وما يحدث من قيادة حماس بأن الصفقة ليس لها ثمن سياسي، ليس سوى الوجه الآخر لتلك "الرعونة السياسية".

كيف يمكن الإصرار على تجاهل ما هي الأبعاد السياسية لتلك الصفقة التي تتم وبدأ تنفيذها، كيف يمكن القول ان كل الذي سيكون كسر للحصار بلا أي ثمن سياسي، من يعقل صدور مثل هذا الحكم غير الذكي على واقع أحد أطرافه دولة الكيان الذي تحكمه طغمة فاشية، هل تعتبر قيادة حماس وفلكها الفصائلي بمسمياته المختلفة حقا، أن إسرائيل رفعت "الراية البيضاء" ووقعت على "صك استسلام"، ونفذت الأوامر التي صدرت لها من غزة عبر الدوحة أو القاهرة.

ما سيحدث منذ ما بعد يوم 6 نوفمبر كلها خطوات سياسية لتكريس الأمر الواقع بكيانية سياسية خاصة في قطاع غزة تحت سلطة حماس، ضمن المرحلة الثالثة لصفقة ترامب كـ "فصل مؤقت"، وليس أدل على ما يحدث أن معلني تلك "الحزمة التسهيلية" ليس سوى موظفي سلطة حماس، والراتب لذات الفئة، أي تكريس عملي لواقع "سلطتين في منطقتين".

"الفصل المؤقت" هو الخطوة التي تعمل أمريكا ودولة الكيان لتصبح حقيقة سياسية، ليس مهما كيف تشتري الوهم وكيف لك أن تبيعه لمن يحب أن يشتريه، لكن الحقيقة هي الأصدق، فكل خطوة لكسر حصار قطاع غزة ليس ضمن توافق وطني، هي خطوة عملية لتكريس ما تريده واشنطن وتل ابيب، وليس مهما ما تدعي أو ما تقول.

أن تفرح حق لكسر بعض جرم الحصار، لكنه فرح بمرارة سياسية وطنية، نجحت أطراف النكبة الكبرى، بأن تصنع من الكوارث الوطنية "مكاسب وهمية" لا أكثر.

الحل الإنساني ضرورة، ومن يعارضه دون تقديم بديل ليس وطنيا، لكنه بالقطع ليس مكسبا وطنيا لكنه فرض الضرورة الذي لن يخفي ما يرمي له في نهاية الأمر، من تنفيذ لصفقة يدعي الجميع أنها ليست موجودة!

"فرح نوفمبر" مرارته السياسية لن تزيله بيانات الزفة الحزبية!

ملاحظة: "لا يوجد عقوبات على غزة ونحن الان نفكر في إنهاء سلطة التمرد دون المساس بالمواطنين"، آخر نهفات "الجعجعاني" تكشف أن الهلوسة أصبحت سيدة التفكير للشلة العباسية.

تنويه خاص: صفعة سياسية سيكون لها ما لها تلك التي وجهها الكرملين بأن ألغى لقاء كان مجدولا بين بوتين ونتنياهو، شكله بيبي صار زي جماعتنا مصدق أنه هزم على القيصر!

"فصائل الفراغ السياسي" ونتنياهو الإنجازات!

كتب حسن عصفور/ عندما أوقفت دولة الكيان غزوتها العدوانية فجأة على قطاع غزة، أصيبت بعض "فصائل فلسطينية بنشوة نصر وهمي"، بل ذهبت الى انها تمكنت بعدد من الصواريخ أن تزلزل حكومة نتنياهو، وأجبرت وزير الجيش الى الاستقالة هربا من "هزيمة أقسى".

ولأن معايير النصر والهزيمة لفصائل المشهد الراهن بلا معايير سوى ما تقرره هي، وفقا لحساباتها الخاصة، وغالبها أضيق من حدقة العين، بأنه نصر وربما نصر مبين، وهو في الواقع ليس سوى سراب لا أكثر يقدم "نشوة فرح" آنية في ظل حالة من القهر العام، بحيث يصبح أي صاروخ أو رصاصة أو كلمة ضد الكيان الإسرائيلي وكأنها بطولة قومية، ما يكشف عمق حالة "الانهيار السياسي" في المواجهة مع العدو القومي.

خلال مرحلة "النشوة الكبرى" و"الغرور غير المسبوق"، للبعض من بيننا، خرجت حكومة نتنياهو، التي باتت تحكم بصوت واحد مضافا على المطلوب برلمانيا، تستعرض بعضا من إنجازاتها السياسية "الفعلية"، فكانت زيارة إدريس ديبي أول رئيس تشادي، الى إسرائيل بعد 64 عاما مع قطع العلاقات، ولم يكتف ديبي بزيارة الكيان بل أصر أن يذهب الى القدس ليشير باعتراف ضمني بها كعاصمة لدولة إسرائيل.

خلال الترحاب الكبير برئيس دولة أفريقية، كشف نتنياهو أن هناك الكثير القادم، وله زيارات الى دول عربية، فيما سيذهب وزير الاقتصاد الإسرائيلي الى البحرين تحت غطاء مؤتمر عالمي، مترافقا مع تقارير عن مساعدة تل أبيب لرفع العقوبات الأمريكية عن السودان تمهيدا لفتح باب الخرطوم للبعثات الإسرائيلية، والأجواء أمام طائراتها خلال رحلاتها الى البرازيل.

من حق الفلسطيني أن يتباهى بأنه الوحيد الذي يطلق بعضا من صواريخ بين حين وآخر على بلدات إسرائيلية، بعيدا عن مدى الخسائر التي تتركها، لكن "التمرد" أحيانا له انعكاس خاص، ومن المهم أن يفتخر الفلسطيني بمسيراته في قطاع غزة الأسبوعية، رغم أنها فقدت كثيرا من رونقها، وباتت وكأنها "مقررة" وليست متفاعلة شعبيا، والفرق كبير بين هذه وتلك، فيما تحاول فتح (م 7) أن تتباهى بوقفتها محدودة العدد والعدة في الخان الأحمر، رغم انها تمثل دليل إدانة لها وتحالفها، الغائبين حقا عن أي مشاركة شعبية ضد المحتلين ومستوطنيهم، بعد أن فضحت مظاهرات قانون الضمان الاجتماعي عجز تلك الفصائل.

وما بين "إنجازات" الكيان، و"فرح" فصائلي بما تفعل، تسير اللوحة السياسية الفلسطينية من خلال وفود "الزفة السياسية" بين غزة والقاهرة ورام الله والقاهرة لتعزيز كل ما يمكنه أن يؤكد "الانقسام" ويديمه حتى تحقق دولة إسرائيل كامل أهدافها المرجوة مما خططت له مع أمريكا وبعض فلسطيني وعربي، وتفرض مشروعها التهويدي في الضفة والقدس وفصل مؤقت لقطاع غزة، حتى يمكنها تمرير الصفقة الإقليمية الكبرى.

طرفي الانقسام، يبحثان عما يعزز ما لهما من "سلطات" محدودة جدا، فحركة فتح (م 7) تتحدث، رغم كل تطورات المشهد الإقليمي"، وما تحققه حكومة تل أبيب من "مكاسب" يمكن وصفها بالتاريخية، عن شروط "استسلام حماس" وكأنها باتت بقواتها وجماهيرها على أعتاب تحقيق النصر الكامل لإزالة الانقلاب والانقلابين، شروط لا يكفي وصفها بالغبية، لكنها شروط تعجيز لمنح الكيان فرصة لينهي مكتسباته المنتظرة، بعد فضيحة البعض منهم في السمسرة الشاملة للاختراق.

شروط فتح (م7)، غالبها لا صلة له بالواقع أبدا، ويمكن أن ينتهي بقرار من رئيسها ورئيس سلطة رام الله محمود عباس لو قرر اعلان الدولة واعتبار قطاع غزة قاعدة بداية استرجاع الأراضي المحتلة، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وطنيا.

ومقابل ذلك تتصرف حركة حماس وكأن قطاع غزة بات "ملكية خاصة"، تفعل ما تريد بلا رقيب أو حسيب، وكل أهل القطاع يصرخون من كارثة إنسانية واقتصادية لم تشهد تحسنا ملموسا رغم فك بعضا من ملامح الحصار وإدخال

أموال قطرية، والبضائع المصرية دون أن يلمس المواطن الغزي بأي فائدة مما يتم الحديث عنه، شكاوى لخصتها حركة القطاع الخاص وقبلها رئيس اتحاد المقاولين، مع استمرار بلطجة معبر رفح وفساد داخلية حماس.

لا يكفي الادعاء بالطهارة السياسية لتنجو من واقع اتهام شعبي بفساد عام، بات سمة لحكم حماس واستغلال أموال قطرية وبضائع مصرية لزيادة خزينتها، وليس لتحسين حياة المحاصرين الذين باسمهم تصل تلك البضائع والأموال.

مشهد طرفي النكبة الانقسامية وسلوكهما يثير الاشمئزاز الوطني، ويجب ان يستفز بعض قوى كي تنتفض قليلا لرفض استمرار معادلة التعطيل الذاتي، كي لا يبقى الحديث عن نصر وهمي فيما الكيان يصل الى عواصم العرب ويفتتح افريقيا بسرعة البرق.

هبة الغضب باتت ضرورة وطنية في وجه قطبي الكارثة الكبرى!

ملاحظة: على غير العادة، لم يكن يوم الأحد أي نشاط سياسي أو مقابلات أو لقاءات للرئيس محمود عباس وفقا لمراجعة وكالته الرسمية "وفا"، غاب عن الحضور طوال يوم بكاملة، لعل المانع خيرا والصحة أيضا!

تنويه خاص: اعلام قطر الإقليمي والمحلي في فلسطين روج أن الامارات تمول خط الغاز الإسرائيلي الى أوروبا، حتى الكذب لهذه الفئة الضالة بات مهزلة، هيك اتفاقات مع دولة عدة لا اسرار بها لكن الوقاحة لا حدود لها لتلك "الجماعة الشاذة"!

قرارات "الرعد الثوري" العباسية.. أينها!

كتب #حسن_عصفور/ في سياق الصراع السياسي داخل الكيان، خرج وزير الجيش الإسرائيلي الأسبق موشيه يعالون معلنا، ان تهديد رئيس سلطة رام الله، وبقف التنسيق الأمني مع هو تصريح زائف فهو لا يستطيع القيام بذلك.

تصريح يمثل "إهانة سياسية" لعباس وتحالفه السياسي، كونه كشف مدى الزيف الذي يمارسه بترداد

تهديدات لا قيمة لها في الواقع القائم، وأن كل ما يقال ليس سوى خداع لا أكثر.

ولأن الواقع أقوى من أي تصريح، لا يمكن للمتابعين ان يجدوا تنفيذا لأي من قرارات مجلس المقاطعة الأخير، وما تلاه من لقاءات أطر باتت تمثل سلاحا مضادا، سوى تلك المتعلقة بفرض مزيد من الإجراءات العقابية ضد قطاع غزة، في سياق فرض واقع سياسي يؤدي الى فصل مؤقت من خلال تنفيذ المرحلة الثالثة لـ "صفقة ترامب الإقليمية"، والتي يدعي عباس وفريقه أنهم يرفضونها، بل ويحاولون الظهور بمظهر بطولة واهية.

لم تقدم سلطة رام الله، ويبدو أنها لن تقدم ، على تنفيذ أي من قرارات تتعلق بالكيان، ولن يجرؤ عباس تنفيذ قرار واحد منها أي كان قيمته، لن يعلن قيام دولة فلسطين رغم انه سيجعل منه "بطلا قوميا" لو أقدم على ذلك وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، وسيكون ذلك الإعلان السلاح الأبرز لإنهاء الانقسام، قرار يرتبط به أو يسبقه قرار سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير والكيان، وهو حق يملك كل الأسباب له.

قرارات إعادة صياغة العلاقة مع سلطات الاحتلال ودولة الكيان، كانت جزءا هاما جدا من الاستعراض الذي قام به "التحالف العباسي"، وخرج البعض ليعلن أن التنسيق الأمني سيتوقف كليا، الأمر الذي سيفرض واقعا جديد، ومعه النظر في كيفية مقاطعة منتجات إسرائيل الاقتصادية.

وشكلت لجان خاصة من أجل المتابعة وبحث آليات التنفيذ، ولا يمل بعض عناصر ذلك "التحالف العاجز" عن التهديد المستمر بأنه سيتم تطبيق تلك القرارات فورا.

الحقيقة الراسخة جدا، أن أي من القرارات التي تمس العلاقات مع إسرائيل لن ترى النور وعباس رئيسا، بل ويبدو انها لن تكون أيضا في مدى منظور، حتى بعد رحيله، لتشابك حركة المصالح بين مراكز قوى في "التحالف العباسي" وسلطات الاحتلال، في إطار الترتيبات للمرحلة اللاحقة ضمن مشهد يبدو ان البعض بدا عمليا بالإعداد بـ "تقديم خدمات سياسية" مسبقة لدولة الكيان وسلطات المحتلين.

تهرب فريق المقاطعة من تنفيذ تلك القرارات، التي كانت نتاجا لمجلسهم، لا يجد له أي صدى عملي في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، ويغيب بشكل كبير عن جدول النقاش الوطني، بل عن المتحدثين بلا انقطاع عن المصالحة، خاصة من حركة حماس.

كيف يمكن الحديث عن "مصالحة" وتنفيذ اتفاقات سابقة، وهناك تجاهل كامل لعدم تنفيذ ما هو أكثر أهمية من أي اتفاقات تصالحية، قرارات تتعلق بإعادة صياغة العلاقات مع إسرائيل والمستقبل الفلسطيني، وهي التي يمكنها أن تكون جسر عبور حقيقي لإزالة كثيرا من العقبات من طريق التصالح الداخلي نحو حماية المشروع الوطني العام.

تنفيذ تلك القرارات سيمنح حركة فتح (م 7) حضورا مضاعفا وقوة سياسية تفوق ما كان لها في السنوات الأخيرة، وتعيد كثيرا مما خسرته نتيجة "خنوع لقرارات نالت من صدقيتها الوطنية".

الهروب من العمل على الالتزام بتنفيذ ما سبق أن تم الاتفاق عليه بخصوص العلاقة الشاملة مع إسرائيل، يمثل دعما عمليا للصفقة الأمريكية، مساهمة بشكل مباشر في ترسيخها واقعا، بعيدا عن الشعارات الفارغة:

من لا يعلن قيام دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة يخدم صفقة ترامب.

من لا يسحب الاعتراف المتبادل بين المنظمة والكيان هو شريك عملي في تنفيذ صفقة ترامب.

من لا يعيد صياغة العلاقات الاقتصادية على قاعدة المقاطعة مع إسرائيل هو شريك فعلي في صفقة ترامب.

من لا يوقف التنسيق الأمني مع المؤسسة الأمنية الاحتلالية هو خادم عملي لصفقة ترامب.

بداية خريطة طريق "الإصلاح الوطني العام" تنفيذ كل ما سبق من قرارات واضحة محددة، لإنهاء الانقسام ومواجهة المؤامرة الأمريكية الكبرى، وحصار المشروع التهويدي، دونه كل ما يقال كذبا خالصا.

ملاحظة: تصريحات "الفتى رامي" بأنهم أنفقوا على قطاع غزة منذ 2007 وحتى تاريخه 15 ونصف مليار دولار، طيب هيك بتطلع حكومات عباس المتلاحقة هي من قام بتغذية الانقلاب، لغاية لم يفسرها وزير حكومة رام الله الأول!

تنويه خاص: قمة المسخرة السياسية أن تقرأ بيانات لما يسمى "كتل التشريعي" (دون حماس ونواب تيار الإصلاح والشعبية) مناقشة قوانين وتبحث مسودات قوانين دون أي أساس قانوني .. أليس الغاء القانون الأساسي واستبداله بمراسيم فردية يعتبر انقلاب أيضا .. سؤال للتفكير!

لماذا أوقفت إسرائيل "غزوتها الغزية" فجأة؟!

كتب حسن عصفور/ دون الانجرار الى لعبة المبالغة اللغوية التي لجأت لها حركة "حماس"، وبعض حواريها السياسيين لوصف ما حدث من مواجهة مع دولة الكيان، فما كان فعل مشرف ترك أثرا هاما في معادلة التطورات الميدانية، عسكريا، لكنه بالتأكيد لن يصل لوصفه "نصرا" بالمعنى العام.

جولة "عسكرية" حددت بعضا من ملامح القادم السياسي، وستكشف قادم الأيام كم به "مرارة سامة" ستنال من المشروع الوطني، بعيدا عن "النوايا الطيبة"، ما لم تحدث "مفاجأة القرن" في وصول رئيس السلطة محمود عباس الى غزة، ليعلن منها قيام دولة فلسطين وفق أرض فلسطين.

من حق حماس، وكذا الجهاد، التفاخر بالمشهد الأمني - العسكري الذي كان، فبه ما يستحق ذلك، لكن كل التمني أن تبدأ رحلة تفكير جادة فيما سيكون ما بعد قرار وقف إطلاق النار، والذي جاء بشكل مفاجئ وعلى غير عادة دولة الكيان قبول ذلك دون أن تترك بصمتها العدوانية الأخيرة والمؤذية جدا.

"الغزوة الإسرائيلية" توقفت، والشكل الأخير لم يكن وفقا لما طالب به عدد من وزراء الطغمة الحاكم، أو أعضاء كنيست باغتيال قيادات سياسية – أمنية من

حماس والجهاد، ليكون ذلك "درسا" باقيا، لكن حسابات السياسة العامة هزمة "نزوات" الباحثين عن دورة إرهاب جديدة.

السؤال هنا، ما هي دوافع تل أبيب وحكومتها في ذلك القرار المفاجئ بوقف الغزوة على غزة، دون أن تحقق بعضا مما هددت به، وعدم قيامها بأي عملية اغتيال لشخصيات قيادية، رغم المطالبة الواسعة بذلك، بالقطع لم يكن ذلك نتاج "عقلانية نتنياهوية"، أو "حكمة شاباكية"، أو بعد إنسانيا.

اشارت وسائل الإعلام العبري، الى حضور رئيس الموساد المفاجئ اجتماع المجلس الوزاري المصغر "الكابينت"، على غير المتوقع، فما يحدث "شان داخلي" لا يرتبط بشكل مباشر بدور ومهام ذلك الجهاز الأمني، الخاص بالعمل الخارجي، وقد أحدث حضوره ضجة ما"، وأسباب ذلك.

بتدقيق سياسي، تؤكد مشاركة رئيس جهاز الموساد مناقشات الغزوة على غزة، أن هناك "حسابات سياسية" لم تكن ظاهرة بشكل مباشر، تتعلق بتطورات رد الفعل الشعبي إذا ما ذهبت دولة الكيان الى توسيع دائرة العدوان، الأمر الذي قد يفجر موجة من الغضب العام في المنطقة العربية، التي أصيبت بحالة من التيه السياسي في الآونة الأخيرة، بل أنها قد تحدث ما ليس مطلوبا في الضفة الغربية ليس ضد المحتلين فحسب، بل ضد سلطة عباس ذاته، نتيجة موقفها المخجل من الغزوة.

حضور رئيس الموساد، كان ضرورة لبحث أثر "الحدث الغزي" على التطورات السياسية الأخيرة، بين إسرائيل ودول عربية، بأشكال مختلفة، وهل تطور الأحداث عسكريا، في القطاع قد يؤدي الى موجة من الحراك الجماهيري العربي، ما قد يمثل نكسة لـ "المكتسبات" الديبلوماسية والتطورات الإيجابية مع بعض دول الخليج، ويعرقل تطورها، خاصة وهناك ترتيبات لزيارة نتنياهو الى البحرين.

كان يمكن مع استمرار الهجمة العسكرية على قطاع غزة أن تشهد بلاد العرب انطلاق فعاليات تربك كل الحسابات الرسمية، التي لم تعد تتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية مركزية، فمخزون الغضب قد يفوق كثيرا المظهر الخارجي للصمت أو السكون السائدة، ولذا كان رأي رئيس جهاز الموساد هاما ومؤثرا،

بصفته الشخص الذي لعب دورا هاما في تلك التطورات بمساعدة من سلطة رام الله، عبر شخصية مركزية ساهمت بدور سمسرة لتلك "الاختراقات"، بزيارات لمسقط والمنامة.

تلك مسألة مركزية حكمت القرار الإسرائيلي، تفوق كثيرا حسابات "الفصائل" في تقييمها للموقف المفاجئ لحكومة نتنياهو، فحسابات المكاسب "الاستراتيجية" لها أولوية في دولة الكيان على حساب بعض "مكاسب آنية" يمكنها ان تحقق بعضها في أي لحظة.

وبالتأكيد هناك عوامل مضافة، ما له علاقة بالموقف المصري، والذي عبرت عنه الخارجية بلغة حاسمة بضرورة وقف العمل العسكري فورا، وما رافقها من تسريبات عن رسالة الرئيس السيسي، ودور ما للأمم المتحدة ودول أوروبية كانت حريصة على منع الانحدار لمواجهة عسكرية واسعة.، لكن الحاسم كان خارج المعلن.

من المهم التفكير الأعمق لنتائج ودروس "الحدث الغزي" الأخير للبعض الفلسطيني، بعيدا عن تضخيم أجوف، او استخفاف جبان، فالساعات التي تقل عن 48 بها الكثير مما يستحق القراءة غير التقليدية!

ملاحظة: أمريكا قررت أن تضع نائب رئيس حماس صالح العاروري على قائمة الإرهاب، طلب كل ما به خدمة فقط لدولة الكيان، لكن هل تتقدم الخارجية الفلسطينية بطلب للاستفسار عن حيثيات ذلك القرار؟!

تنويه خاص: ليس من اللائق وطنيا مسارعة مواقع حمساوية ومنها موقع أمني بالحديث عن كشف شبكة "عملاء" واعتقال البعض ومطاردة آخرين، كفاكم استهتار، وما حدث من مواجهة لا يمنحكم التصرف كما يحلو لكم!

نتنياهو و"عصا أوسلو" الإرهابية!

كتب حسن عصفور/ عقد رئيس حكومة دولة الكيان يوم 18 نوفمبر 2018، مؤتمرا صحفيا بدأ متوسلا اليمين واليمين الفاشي، بأن لا يتركوه "وحيدا" في مهب الرياح السياسية التي أصابته حكومته، نتيجة عدم قيامه بتدمير أكثر في قطاع غزة، واعتبار قبوله بوقف اطلاق النار والاستجابة للرسالة المصرية "الحادة"، خنوعا ما كان يجب أن يتم.

مشهد نتنياهو أعاد للذاكرة تلك اللحظة في مطار تل أبيب، وهو يقف مرتعشا أمام متظاهريين "فاشيين" يطالبونه التراجع عما وافق عليه مع الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون في قمة "واي ريفر" أكتوبر 1998، فسارع الى القول أنه لم يتفق ولن ينفذ ما تم التوافق عليه، تراجع الجبن أم رياح الانتخابات القادمة.

حاول نتنياهو، بكل ما يملك من فنون الخدع الكلامية والجسدية، ان يعمل بكل سبله الحفاظ على الواقع القائم، وعدم الدفع لانتخابات مبكرة، وهو يعلم يقينا أن ما سيكون لن يجلب "خيرا سياسيا" للكيان، أي كانت نتائج تلك الانتخابات، فالثمن قد لا يكون سقوطا برلمانيا فقط كما حدث عام 1998، بعد أن قفز من توافق "واي ريفر"، عندما قادت واشنطن حملة اسقاطه الانتخابي وأتت بالأكثر كذبا وخداعا براك.

نتنياهو لجأ في مؤتمره الصحفي لكل ما يملك مخزونه من أدوات، لكن السلاح الذي حاول به أن يرهب القاعدة اليمينية التوراتية والمتطرفين في المجتمع الإسرائيلي، كان إعادة تذكير هؤلاء باتفاق إعلان المبادئ عام 1993 (اتفاق أوسلو)، والذي وصفه بـ"المأساة"، التي حدثت بسبب اسقاط حكومة اليمين الفاشي عام 1992 واجراء انتخابات مبكرة، أدت لفوز حزب العمل وتحالفه بقيادة رابين.

تذكير نتنياهو، بـ"مأساة أوسلو"، رسالة الى "التوراتيين" في الكيان والمستوطنين بالضفة والقدس أن سقوط حكومته واجراء انتخابات جديدة قد يفتح الباب لفرض عملية سياسية تجبرهم على التخلي عن بعض من مشروعهم التهويدي، وربما غمز بذلك من قناة الصفقة الأمريكية "صفقة ترامب"، رغم أن اسسها تتوافق كليا

مع المشروع التهويدي الأبرز، ما يعرف بـ"خطة شارون"، التي ناقشها مع محمود عباس عام 1995 بعد عودته لغزة باسبوع واحد فقط.

نتنياهو، يعلم جيدا، أن الصفقة الأمريكية لا تمس مطلقا جوهر "المشروع التوراتي"، بل العكس هي تعمل على ترسيخه كواقع سياسي، لكن الهدف رسالة سياسية لمنع سقوط الحكومة التي ترنحت وفي طريقها الى الحل نحو انتخابات مبكرة.

مخاوف نتنياهو من المرحلة القادمة، ليس لفقدانه موقع الكتلة الأكبر، لكن الثمن قد يكون أكثر كلفة سياسية مما هو قائم، فالتطرف سيفرض ذاته على مشهد الحملة الانتخابية، الأمر الذي قد يدفعه للذهاب الى حملة عسكرية ما ضد قطاع غزة، او ضد قواعد إيرانية في سوريا ومعها قواعد حزب الله في لبنان.

حملة قد يكون ثمنها أكثر ضررا من أي ربح عسكري، فالمنطقة مخزونة بالكراهية ضد الكيان، وأي اشتعال لحرب جديدة قد تفجر حالة من الغضب تحدث "زلزالا سياسيا" غير محسوب، ولعل العدوانية الأخيرة على قطاع غزة أظهرت، رغم قصر الفترة الزمنية، ما سيكون لو قامت تل أبيب بأي "مغامرة عسكرية جديدة"، الى جانب ما قد يكون ثمنا عسكريا مضادا، تكون فيه تل أبيب هدفا مركزيا لصواريخ لبنان وغزة.

نتنياهو يعلم تماما، ان أي فوز لمعسكره سيكون أكثر يمينية مما كانت عليه، ما سيدخلها في "عزلة إقليمية" تطيح بكل ما تحدث عنه من "منجزات" مع المشهد العربي واسقاط الاتفاق النووي مع ايران.

الانتخابات الاسرائيلية المبكرة، لن تكون ربحا للفلسطينيين كما يحاول البعض تسويقه كنصر جراء "الغزوة الغزية" الأخيرة، وبدلا من العيش في مهرجانات "النصر المبين"، وجب الاستعداد الوطني العام لمواجهة ما سيكون، والعمل على ترتيب الممكن من الداخل الفلسطيني، دون انتظار.

الحرب السياسية - العسكرية هي عنوان المرحلة القادمة، فهبوا للعمل، كي لا يكون الثمن نكبة رابعة!

ملاحظة: بيان مركزية فتح (م 7) رفضا لمهرجان التيار الإصلاحي لذكرى الخالد، وقع في مطبات كثيرة، خاصة وأنهم يعلمون جيدا من كان "كعب أخيل" لمؤامرة تصفية الشهيد المؤسس..مش كل صراخ مفيد يا هووو!

تنويه خاص: بعيدا عن تفسير "النوايا"، رفض صائب عريقات أمين سر تنفيذية عباس لحملة هيلي في مجلس الأمن ضد حماس كان جيدا.. يا ريته يكمل جميله ويطالب عباس بوقف حرب حصاره العام على غزة!

وقف "عقوبات غزة" "شرط الضرورة" الأول!

كتب حسن عصفور/ منذ "إعلان عباس" في مؤتمر المنامة أبريل 2017 البدء الرسمي في حصار قطاع غزة "شراكة" مع الشاباك الإسرائيلي، وحركة الإجراءات "العقابية" تتنامى مع أي موقف لا يكون وفقا لـ"مزاج" الرئيس محمود رضا عباس السياسي.

ورغم أن عدد من ممثلي "تحالف المقاطعة" أشاروا كثيرا الى أنه تم الاتفاق لوقف تلك الإجراءات، والانتهاء منها وإعادة "الحق الى أهله"، فما يتم عمليا هو توسيع نطاق تلك العقوبات، وكأنها أصبحت "مقدسة" لا يمكن المساس بها، بل لا يجوز الإشارة الى وجودها، حتى في سياق "الكذبة الكبرى"، المعروفة باسم "الخلل الفني"، التي حاول البعض تمريرها لتبرير انحطاطه السياسي لمصالح لم تعد مجهولة، لم يعد يسمح بها، واستبدالها بكذبة أكبر، بعدم وجود عقوبات، بل أن الرئيس حريص كل الحرص على تعزيز "صمود" أهل غزة.

بعض ناطقي تنظيم فتح (م 7) فقدوا حتى "ماء الحياء" الذاتي، وهم يعلنون ليل نهار كيف أن مواطني قطاع غزة يشيدون بمواقف الرئيس وحرصه على تعزيز صمودهم، ولا يمكن لأي عاقل أن يتعامل مع هكذا تصريحات سوى أنهم فقدوا كل ما لهم من مخزون "الحياء" السياسي، ولا نعرف كيف توصلت هذه الفرقة، التي غابت عن الوعي، الى ذلك الاستنتاج العبقري، بدعم "الغزازوة" لسياسات حصارهم، ومنذ عام ونصف، حصار رسمي وبقرار رسيم ومراسيم معلنة، وتوافق كامل مع جهاز أمن المحتلين.

قوى "تحالف عباس" السياسي، عليها ان تراجع مواقفها الذيلية للفرقة العباسية، وتعلن أن تواصل البقاء في سياق التحالف، مرهون بوقف كل أشكال حصار القطاع الذي أعلنته فتح (م 7) ورئيسها، خاصة وهناك قرار مجلس وطني بوقفها كليا، والإقلاع عنها وعدم استخدام حق المواطنين في "مناكفات حزبية"، الى جانب أن استمرارها يزيد من عمق الكارثة الإنسانية في غزة، ما ينتج عنه "كوارث اجتماعية" بدأت تدق كل مناحي الحياة العامة، مضافا انها تمثل مساعدة للمشروع الأمريكي - الإسرائيلي لتكريس الفصل المؤقت نحو الانفصال الدائم، بين جناحي "بقايا الوطن".

وتزداد السخرية أكثر، مع بيانات يصدرها أمين سر تنفيذية "المقاطعة" يطالب العالم بالضغط على إسرائيل لوقف "حصارها" لغزة، بيانات تكشف أن هؤلاء خارج سياق المنطق وباتوا مغيبين كليا عن حقيقة المشهد القائم في قطاع غزة، وربما يعتقدون أن تقارير مخبريهم لا تنطق زيفا ولا كذبا.

أن تصدق أطراف فرقة المقاطعة، بكل ألوانها، تقارير "الكذب الممنهج"، فذلك لأنهم يريدون تمريره وترسيخه ليصبح "قاعدة مقدسة" لحماية رئيسهم، الذي لم يعد له ما يحتمي به وطنيا سوى اللجوء الى مزيد من "مراسيم العقاب"، وبمساعدة صريحة من مؤسسات أمن دولة الكيان، مع الكذبة بأنه المعارض الوحيد لـ"صفقة ترامب"، بحيث أصبحت هذه وكأنها الخيمة التي يستظل بها كي يواصل كراهيته لغزة ناسا ومنطقة جغرافية.

حصار أهل القطاع، ليس عملا اجرائيا، بل هو فعل سياسي لا سابق له، يمثل أحد اهم عناصر تمرير صفقة "ترامب الإقليمية الكبرى"، ومنح دولة قطر "حضورا" تستغله لتمرير كل مشبوه بالتنسيق مع الطغمة الفاشية في تل أبيب، حضور ما كان له أن يكون في مشهد سياسي طبيعي.

وقف الحصار ورفع كل اشكال العقاب الجماعي ضد قطاع غزة، يجب أن يكون "شرط الضرورة" لأي لقاء مع فصيل عباس السياسي، ودونه يصبح من يلتقيهم جزءا من آلية الحصار بعيدا عن أي تبرير باسم المصلحة الوطنية العليا، فلا مصلحة تستبق هذا، مهما تفننتم في صياغة أكاذيب جديدة.

ملاحظة: أصاب القيادي محمد دحلان، في كلمته خلال مهرجان ذكرى الخالد، دعوته الرئيس عباس ان يحمل حقائبه ويأتي لقطاع غزة، خطوة لو تمت ستكون هي الرد العملي لرفض صفقة ترامب، والخطوة الأهم لردم رحلة الانقسام.. لكن لو كيف نترجمها!

تنويه خاص: دولة الكيان لم تهدأ بعد قرار الشركة الأمريكية " إير بي.إن.بي" وقف نشر إعلانات عن شقق المستوطنات، تعمل كيف ترد بالشراكة مع إدارة ترامب."مقاطعة" رام الله تكتفي ببيان بليد وتواصل كل علاقاتها مع المحتلين اقتصاديا.